



Gaylord

PAMPHLET BINDER

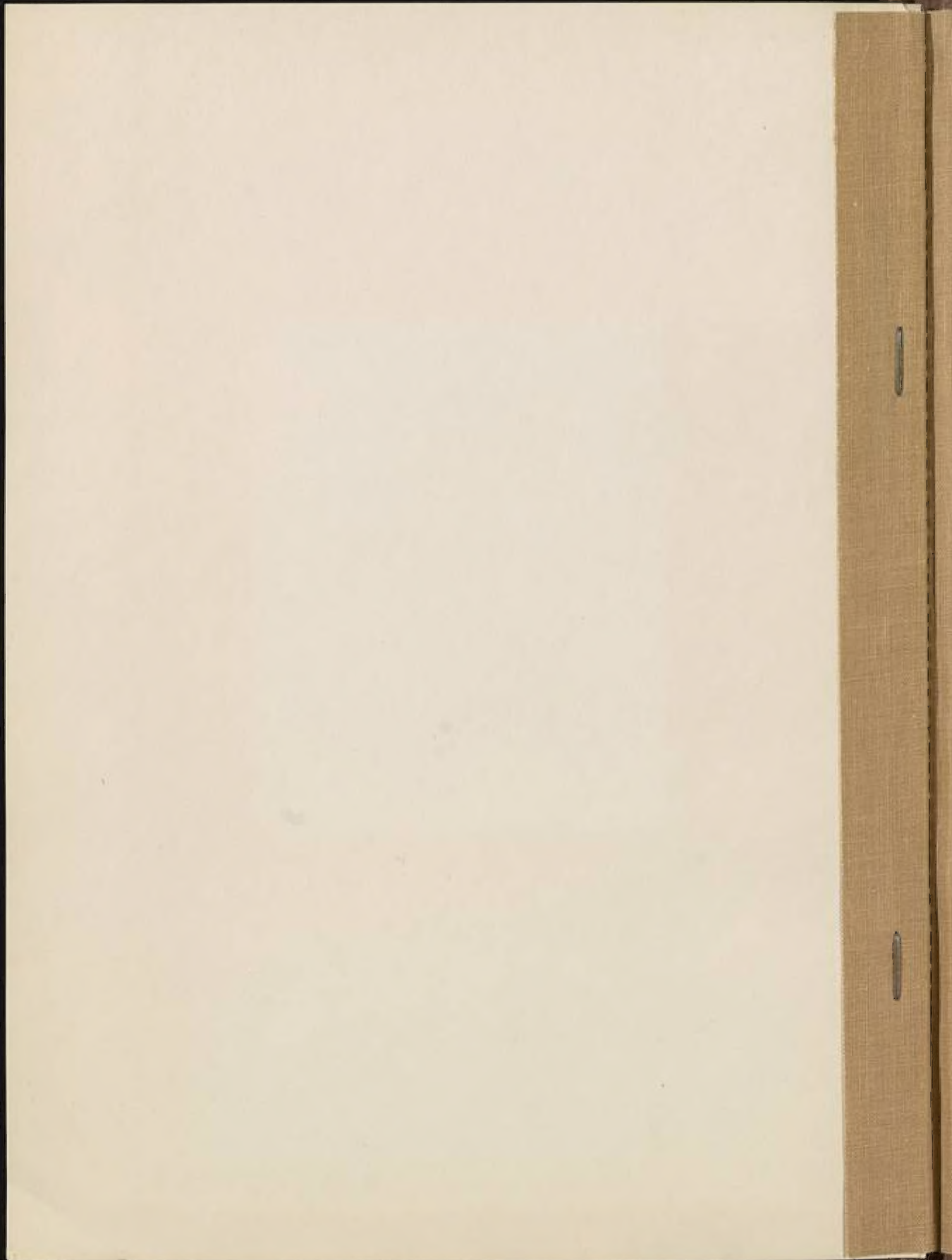
Syracuse, N. Y.

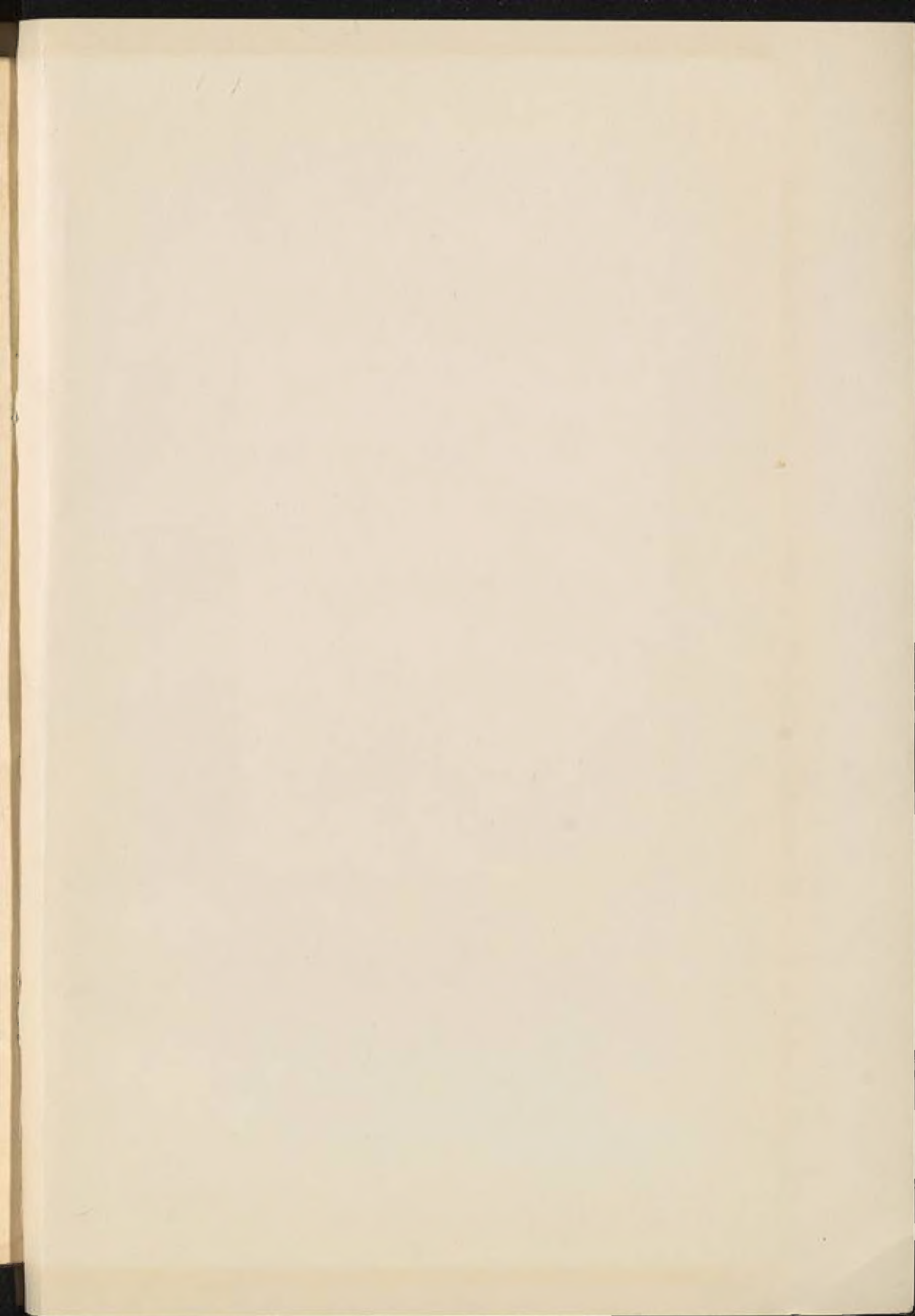
Stockton, Calif.

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





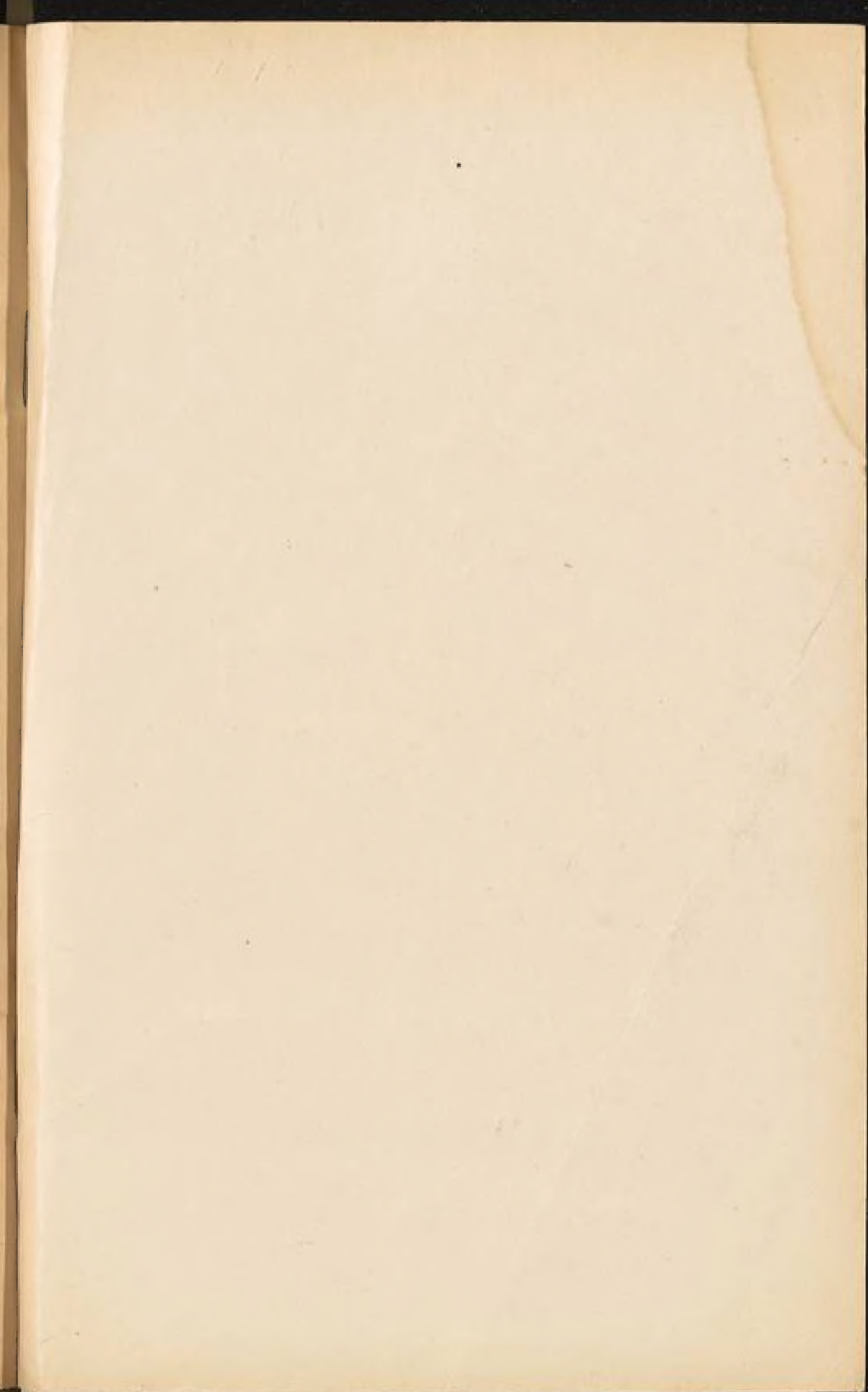


تقی الدین النبہانی

نظامِ احکام
الاسلام

۱۹۵۱ م

۱۳۷۰ هـ



تقی الدین النبہانی

تقی الدین نبہانی

تقدّمه من البری نبہانی
الحمد لله رب العالمین
انہ سبوح و تعالیٰ انہ
نظام الحکیم

السلام
۱۳۷۰ھ
۱۹۵۱ھ

893.791

N 113

1908H

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يجب ان يبدأ الاصلاح بالسياسة ، ثم ينتهي بالعلم والاخلاق والاجتماع .
لان هذه ليست من وظائف الافراد ، بل هي من وظيفة الدولة ، ولان
الامة اذا كانت لا تملك امرها بل يحكمها سواها او كانت تحكم على
نظام غير صالح استحال عليها جميع انواع الاصلاح . ذلك لان الحاكم هو
الذي يستطيع ان يوجه الناس نحو خيرهم ، او ان يستعبدهم وينعم عنهم كل
خير . ولان نظام الحكم الصالح هو الذي يضمن صلاحية الحكام . على
انه مما لا ريب فيه ان كل امة يحكمها اعداؤها لا يمكن ان ترقى ولا ان
تتقدم .

واذا نحن استعرضنا اليوم حال المسلمين عامة والعرب خاصة ، رأينا ان
مظلمهم خاضع للاستعمار مباشر او غير مباشر وجميعهم يحكمون وفق نظام

حكم فاسد ، ولذلك كانت حالهم في تأخر مشور .
ومن أجل هذا كان واجب المفكرين ان يدرسوا اليوم الاصلاح من
طريق السياسة وان يوجهوا الافكار الى هذه النقطة الجديدة بالاعتبار .
ونظام الحكم في الاسلام نظام كامل فالاسلام لم يأت ديناً فقط بالمعنى
الروحي بل جاء ديناً بالمعنى العام ، فهو تشريع وشرعة ونظام وقانون قد عالج
جميع جزئيات الحياة ومشاكلها معالجة دقيقة كاملة .
ولهذا يجب على المسلمين ان يطبقوا نظام الاسلام جميعه ولا سيما نظام
الحكم فيه حتى يتمكنوا من ان ينهضوا نهضة صحيحة .
وما هذا الكتاب الا خطوة في هذا السبيل .

بيروت

الدكتور مصطفى خالدي

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام الحكم

عجيب أمر هذا الاستعمار كيف بلغت قدرته على تصوير الخلق الموجود بصورة الباطل المدوم ، أو تصوير الباطل المدوم بصورة الخلق الموجود ، هذا جعل الناس يكذبون حواسهم ، ويقولون عما يرونه بأعينهم ، ويلبسونه بأيديهم ويدركونه بمقولاتهم - يقولون تبعاً للاستعمار - انه غير موجود !!
قام الاستعمار يقول لابناء المسلمين : - لم تكن للاسلام دولة . فيرددون قوله دون وعي ومن غير شعور . ويقول لهم ايضاً في نفس الوقت : - ان الاسلام كانت له دولة دينية روحية . فيحكون صدى قوله في نفس الوقت ايضاً دون وعي ولا شعور . ويقول لهم في نفس الوقت : - ان الدين غير الدولة ، والدولة غير الدين فيعيدون هذا القول اعادة خالية من التفكير ، ومن الوعي والشعور . ثم يقول لهم : - لا بد من فصل الدين عن الدولة حتى تنجحوا . فيجيبون : - نعم . لا بد من فصل الدين عن الدولة . ويزيدون عليه قولهم : - الاسلام ليس ديناً ودولة مطاقاً .

وانه بالرغم من معرفة هؤلاء الشباب بأن الذي يقول ذلك هو عدوهم الذي يستمرهم ، فانهم لا يحاولون هذه المعرفة محلها من الاعتبار ، لانهم يخدرون بثقافة هذا الاستعمار . وقد نسي هؤلاء العرب (ولا اقول المسلمين)

التاريخ الذي اجمع عليه مؤرخو جميع الامم من ان الاسلام كانت له دولة بدأت منذ استقر عليه السلام في المدينة ، في السنة الاولى من الهجرة ، حتى سنة ١٣٩٢ هجرية سنة ٩٢٤ ميلادية على يد الاستعمار حين سقطت الخلافة . نعم نسوا هذا التاريخ بالرغم من انهم تعلموه . ويفتري هؤلاء العرب (ولا اقول المسلمين) على الاسلام انه كانت له دولة دينية (روحية) . ولم يرو احد من المؤرخين ، ولا أشدهم بغضاً للاسلام ، انه كانت الاسلام دولة (روحية) في اي لحظة من لحظات التاريخ . كما لم ينكرو احد ان الاسلام في صميم تعاليمه لم يجعل الروح دولة . حتى في العبادات نفسها لا يمكن تصوير الروح الاممترجة بالمادة ، مسيرة لها .

ويجهل هؤلاء العرب اسلامهم ، أو يتجاهلونه ، فيزعمون ان الدين في الاسلام غير الدولة . وقد اجمع الناس من غير استثناء ان دولة الاسلام تعني قائماً دولة الدين الاسلامي اي الدولة التي تحكم بموجب الدين الاسلامي . ويتجنى هؤلاء فينادون بفصل الدين عن الدولة . ولا ادري كيف يبقى دين الاسلام حياً ولا دولة له ، وكيف يعيش المسلمون دون دولة ، ويكون لهم كيان او وجود ، وكيف ينكر انسان ان الاسلام دين لا يقوم الا على الدولة . وقد جاءت تعاليمه في صميمها تنادي بوجود وجود الحكم والسلطان . أليس القرآن الكريم كتاب الاسلام المنزل ؟ فلماذا اذن يأتى بآيات الحكم والسلطان . لو لم تكن الاسلام دولة ؟ استمع اليه وهو ينادي في الحكم فيقول :

« فاحكمم بينهم بما انزل الله » ومن لم يحكمم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون » ومن لم يحكمم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون » (ومن لم يحكمم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون) . وهل هناك أحصر من هذا في

توبيخ من لم يجعل ما أنزله الله حكماً . ومن جعل الحكم على خلاف ما أنزل الله . - وهل هناك خطاب اصرح من قول الله للرسول عليه السلام : (فاحكم بين الناس بالحق) يدل على ان الاسلام أنزل للحكم ؟ اصبح اليه وهو يقول : - (انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) . ثم اسمه وهو يخاطب جماعة المسلمين فيقول : (واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) وكل ذلك صريح في الحكم وال سلطان . هذا بالنسبة للحكم من حيث هو . وهناك الآيات الكثيرة الدالة على تفصيلات حوادث الحكم . فهناك آيات التشريع الحربي ، والتشريع السياسي ، والتشريع الجنائي ، والتشريع الاجتماعي ، والتشريع المدني وغير ذلك من التشريع .

(يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوونكم عن الكفار وليجدوا فيكم غلظة) . (فأما تتقونهم في الحرب فشردهم من خلفهم . وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء) . (وان جنحوا للسلم فاجنح لها) .

(ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم والانتهم تعلمون) . (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه) . الى ان يقول في نفس الآية : (الا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها) ، وأشهدوا اذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد) .

(خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) (أو فوا بالعقود) (فان أرضعن لكم فأتوهن اجورهن)

وهكذا نجد الخطوط العريضة للتشريع المدني والعسكري والمعاملات والعقوبات واضحة في مئات الآيات فضلاً عن الكثرة الوافرة من الأحاديث الصحيحة . فإذا لم يكن للإسلام دولة فلماذا نزلت هذه الآيات ؟ ومن الذي يطبق ما فيها من الأحكام ؟ وعلاوة على ذلك فإن الواقع التاريخي في حياة الرسول عليه السلام والصحابة أيام حياته ومن بعده ليدل دلالة واضحة على أن الإسلام كان نظاماً للدولة والحياة ، ولكل جزئية من جزئيات حياة الأمة والدولة .

وإذا انكر على الإسلام أن له دولة فنفذ الأحكام ، وتسوس الأمة . فإذا يفعل في نصوصه التي هي صريحة في الحكم ؟ وكيف نتمض أعيننا عما كان يفعل عليه السلام من إرسال الحكام للأقاليم ، والمعلمين مهمهم ، ليحكموا بين الناس في أمورهم ، ويعلموهم الإسلام ديناً فيه العبادة والنظام والقانون .

نعم إن الإسلام نظام للدولة والحياة والأمة . ولا تقلك الدولة الحكم إلا إذا كانت تسير وفق نظام الإسلام . ولا يكون للإسلام وجود إلا إذا كان حياً في دولة تنفذ تعاليمه . فالإسلام والدولة شيء واحد مركب من جسم وروح فلا وجود للدولة عندنا بغير الإسلام ، ولا يوجد للإسلام وجوداً حياً إلا إذا كان في الدولة ، في جميع الأحوال . على أن هذه الدولة الإسلامية هي دولة سياسية وليست لها قداسة روحية ولا لرئيسها صفة القديسين . فهذا عمر يقول للناس من رأى في أعرجاً فليقومه ، فيجيبه أحدهم لو رأينا فيك أعرجاً قومناه بحد سيفنا . فلا يزيد عمر على أن يقول ، الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقوم أعرج عمر بحد السيف . فأى قداسة لهذا الخليفة مع أنه عمر بن الخطاب .

حقاً ان الاستعمار قد اوغل في ماديته ونبذه للقيم الخلقية ، حين افترى على الاسلام انه دولة دينية روحية ، وحين افترى عليه أن الدين غير الدولة ، وحين افترى عليه أنه لم تكن للاسلام دولة ومع ان هذه المغفريات متناقضة مع بعضها ، ومناقضة للحقيقة التاريخية التي لا ينكرها انسان ، مع ذلك فقد تدع الاستعمار بعض ابناء العرب بهذه الاباطيل والاضاليل .

ولسنا بصدد ان نرد على الاستعمار هذا الافتراء ونجادل فيه ، كما اننا لا نتعرض لهؤلاء المفتونين او المأجورين ونناظرهم ، لان قضية كون الاسلام ديناً ودولة ليست قضية ذات موضوع ، لانها من البداهة بحيث يعلمها حقاً كل انسان متعلماً كان أو غير متعلم ، كما يعلم ان الواحد نصف الاثنين . ولكن القضية ذات الموضوع هي اننا نريد ان نستأنف حياة اسلامية في الحكم ، واننا مصممون على استئناف هذه الحياة مهما كلف الامر ، واننا متأكدون بأن استئناف الحياة الاسلامية في الحكم أمر لازم انما لزوم الحياة ، لنعود الى النظام الاسلامي الذي هو أساس سعادتنا وعزتنا ومجدنا . وان نستطيع العودة اليه الا اذا عادت دولة الاسلام وحكمه . ولذلك صمم المسلمون اليوم ما عدا ضفادع استعمارية تنفق ، على ان يرجعوا الحكم الاسلامي ، ليعودوا الى نظام الاسلام .

وانهم يعرفون ان هذا يحتاج الى جهود غير عادية ، وإلى اعمال ضخمة ، ولكن حماسة الايمان ، والجسارة والاقدام ، التي هي من صفات المؤمن ستدلل هذه الصواب بالصبر ، والثبات ، لان شعورهم بضرورة وجود الحكم الاسلامي ، يفوق كل شيء ، وثقتهم بالله تسهل عليهم كل صعب .

غير ان هذا الايمان نفسه يحدوهم وهم يبصرون الواقع الذي على ان يرتفعوا باذهانهم عن هذا الواقع ، ويرسموا على ضوء تعاليم الاسلام الواقع

الجديد الكامل ويعملوا بعقلية مشككة مبدعة متطورة، عمل المسلم الكامل في تجنب التوقيع والابتعاد عن الحل الوسط، ومحاربة التجزئة والتدريج، صابرين على المشقات، نابذين زخارف الدنيا وبهاجها، منتظرين الوقت الذي يطبقون فيه الاسلام كاملاً، وينشؤون حسب نظامه الواقع الجديد المنتظر.

وعود الاسلام لا يكون بتعمير المساجد، وحفظ الاخلاق ومنع المحرمات فقط، فان هذه حاول جزئية محدرة ملهية عن الخطوة الحقيقية لايحاد الاسلام (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) .
وانما نعود الى الاسلام اذا عاد للحكم في نظامه وتعاليمه . فاذا عاد له الحكم وطلبت نظامه تطبيقاً انقلابياً فقد عاد قانونه ودستوره ، وعادت حينئذ جميع شؤون الحياة .

ولذلك حق على المسلمين ان يبينوا للناس نظام الحكم في الاسلام حتى يعرفوه وحتى يعملوا هم على ايجاده . ويضبطوا هم خلفاء في الارض وقد قالوا ما وعدهم ربهم به (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض) (الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرؤا بالمعروف ونهوا عن المنكر)

ونظام الحكم في الاسلام ، وان كان معروفاً بأنه نظام دولة ولكنه لا بد ان يعلم انه نظام خاص لدولة خاصة . - نظام اسلامي لدولة اسلامية

ومعرفته لا بد ان تكون على هذا الوجه ، حتي يجري تطبيقه على هذا
الاساس .

ونحن وقد عشنا محكومين بنظام غير نظامه ثلث قرن او يزيد فلا بد
ان يكون لهذه المدة اثر فينا جعلنا نألف نوع الحكم الذي نحكم به وجبه ،
ونجعل مفاهيمه مقاييس لتصورنا الحكم في الاسلام .

فن الضروري ان نتعجب على ما ألفناه من انواع الحكم ، وزنم عن
الواقع ، ونختار الحكم الاسلامي كنظام متميز في الحكم ، ولا نحاول ان
نوازنه بباقي أنظمة الحكم ، ونفسره حسب رغبتنا ليطابق او يشابه غيره .
كلا . لاننا لا نريد ان نعالج نظام الحكم في الاسلام على حسب مشاكل
العصر . بل نريد ان نعالج مشاكل العصر بنظام الاسلام ، لانه نظام صالح
وعلى هذا الاساس نجعل نظام الحكم في الاسلام كما هو ، مع مراعاة عرضه
باسلوب عملي للتطبيق ، تاركين التفصيل والتأويل لانه ليس القصد العلم
والتعليم ، وانما لغت النظر للعمل .

سلطة الحكم

أ - السلطان هو للجماعة على الافراد ، وعلى كل شي . في محيطها . ولها
وحدها ان تظهر هذا السلطان في أي شكل شئت ، وتحت اي عنوان
ارادت ، ضمن نظام مخصوص يستهدف مصالحها ، ويضمن بقاء السلطان
بيدها ، واسترجاع ما منحه منه ممن اظهرته فيه ، في أي وقت يساء فيه
استعماله ، او يصبح منافياً لمصالحها . « قال تعالى (وعد الله الذين آمنوا
منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض) (ولقد مكثناكم في
الارض) اي جعلنا لكم السلطان .

ب - طريقة تعبير الجماعة عن رأيها في السلطان ، تكون بواسطة فريق منها ، يكون افراده ممثلين لها ، تمثيلاً حقيقياً ، بينهم ثقتها ، وبروز شعورها بشعورهم ، وظهور مصلحتها واضحة في اعدائهم وتصرفاتهم ، كأن يكونوا من اهل الحل والعقد فيها ، او ممن استحقوا تمثيلها بخدماتهم وسلمت لهم بهذا التمثيل عملياً ، باعطائهم رئاسة وحدة من وحداتها ، او يكون بالانتخاب العام الجاري بالاقتراع السري ، المضمونة فيه حرية التصويت . فالرسول عليه السلام اتخذ مجلساً له يرجع اليه بال رأي ، ممن كانوا نقباء على قومهم وعمر كان له مجلس من اهل الحل والعقد من المسلمين .

ج - مجلس الشورى

يسمى هذا الفريق الذي يعبر عن رأي الأمة في السلطان عند المسلمين مجلس الشورى . وهو عينه الذي اصطلاح الناس على تسميته اليوم مجلس النواب ، والاصل ان السلطة للشعب وهو الذي يملك حق الانابة عنه من يقوم بهذه السلطة وقد كان المسلمون يقيمون الخليفة بالمبايعة رئيساً للدولة يتولى عنهم شئونها ويكون له من اهل الحل والعقد مجلس يكون نائباً عن الشعب بحسب عرف العصر هو مجلس الشورى . وكان هو المرجع في جميع الامور في الدولة الا انه كان يباشر الرأي ورئيس الدولة يباشر التنفيذ .

د - ليس المراد بالشورى أخذ الرأي اختيارياً منه ، أو اعطائه مجرد الرأي ، بل المراد وجوب الرجوع لهذا المجلس في كل أمر ، والالزام بهذا الرأي لكل انسان . قال تعالى - (وشاورهم في الامر) اي وجوباً وقال - (وأمرهم شورى بينهم) وقد سار على ذلك الرسول عليه السلام والصحابه من بعده لا سيما الخلفاء الراشدين ، فانهم كانوا يأخذون رأي مجلس الشورى

ويعاؤون به ، ولم يرو عنهم انهم خالفوا رأى مجلس الشورى مطلقاً ، لا في التشريع ، ولا في الحكم ولا في القضا .

هـ - حصر الاسلام السلطة جميعها في الامة وجعلها مصدر السلطات فلا يجوز ان تكون هذه السلطة الا لمن تختارهم الامة . وهم مجلس الشورى ولا تكون لاي مجلس او جماعة يمينون تعييناً دون انتخاب . ولذلك لا يكون للامة الا مجلس واحد هو مجلس الشورى (النواب) وما جرت عليه العادة عند بعض الامم من وجود مجلس آخر يسمى مجلس الشيوخ او الاعيان لا يجوز ان يكون . لانه لا يتفق مع القاعدة العامة المعروفة (الامة وحدها مصدر السلطات) سواء أكان مجلس الشيوخ هذا معيناً كله تعييناً او كان بعضه معيناً وبعضه منتخباً ، وعلى ذلك فللامة مجلس واحد فقط هو مجلس الشورى . - اذ لم يرو عن الرسول عليه السلام ولا عن الخلفاء انهم اتخذوا مجلساً من الاعيان او الشيوخ في السن بل كان مجلسهم ممن كانوا موثوقين عند الناس دون نظر الى جاههم او مالهم ولانه لا يوجد في الاسلام طبقات حتى تسترضى بمجلس الشيوخ .

و - يملك مجلس الشورى جميع السلطات ، والسلطات ثلاث هي السلطة التشريعية والسلطة القضائية ، وسلطة الحكم .

والطريق الطبيعي لظهور هذه السلطات هي ان تمنح السلطة القضائية وسلطة الحكم لرئيس الدولة ويجعل له حق منح السلطة القضائية لشخص مخصوص او هيئة مخصوصة بترتيب منه كما يجعل له حق منح سلطة الحكم بترتيب من المجلس لمن يساعده في الحكم وهي هيئة خاصة هي الهيئة التنفيذية وان يبقى المجلس لنفسه السلطة التشريعية مطلقاً مع الاشتراك مع الهيئة التنفيذية في المسائل الهامة من سلطة الحكم . والاشراف على اعماله

رئيس الدولة والهيئة التنفيذية. كتب عمر بن الخطاب الى قاضيه شريح (لما بعد . اذا جاءك شيء في كتاب الله فاقض به ولا يفتكك عنه الرجال فاذا جاءك امر ايس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله فاقض به ، فان جاءك امر ايس في كتاب الله ولم يكن من سنة رسول الله فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به) وقال ابو بكر في احدى خطبه (ان احسنت فشجعوني وان اسأت فقوموني بحمد سيوفكم) وقال عليه السلام (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) .

ز - يعتبر مجلس الشورى نائباً عن الامة وله صلاحياتها ولكن الامة مع ذلك تبقى صاحبة السلطان . وعلى المجلس حين يريد من قانون ان يطلب من السلطة التنفيذية وضع مشروع هذا القانون ونشره لمدة معينة حتى يتسنى للامة والرأي العام ان يعطى رأيه فيه وعلى السلطة التنفيذية ان تقدم مشروع القانون الذي يبرر عن رأياها والاقتراحات التي قدمها الشعب لمجلس الشورى وهو بدوره يتنظر في الرأيين على ضوء المصلحة العامة ويقر القانون الذي يراه متفقاً مع مصلحة الجماعة وعلى السلطتين التنفيذية والقضائية ان تعالاه بعد ان يوقعه رئيس الدولة ويضعه موضع التنفيذ . وكذلك الحال في كل امر عظيم يحتاج اطلاع الامة عليه قبل ابرامه لا بد من موافقة مجلس الشورى عليه اولاً ثم يوضع موضع التنفيذ .

ح - مبدأ الامة العام هو الاسلام ، والتشريع يكون تشريعاً اسلامياً فهمة مجلس الشورى من ناحية تشريعية هي معالجة مصالح الشعب بالمبادي الاسلامية الاساسية التي لديه . وذلك لان الاسلام ضمن الحظوظ امرية للدستور ، كما ضمن الفقه الاسلامي الحوادث الجزئية التطبيقية ، في مختلف العصور والبيئات . مما يضمن للمجلس الدقة والعمق في مهمته التشريعية ،

وما يسهل عليه امر سن القوانين وتطبيقها . ومع وجود هذه الناحية فإن الاسلام لا يجمل لهذا الفقه في الفروع ، والاجتهاد في الجزئيات صفة القداسة وإنما له ما للقوانين الأخرى من الاستناد اليه كنص اذا وافق المصلحة العامة ، وأمرت الدولة بالعمل به حين تجمله قانوناً . ويلجئه ما يلحق القوانين الأخرى من الالقاء والتعديل والاستبدال بحسب المصلحة العامة . لأن باب الاجتهاد مفتوح في الفروع والأصول دائماً . وعلاوة على هذا فإنه قد لوحظت في التشريع في النظام الناحية التشريعية فقط . لا الناحية الدينية الروحية . وجمعت الناحية التشريعية قائمة على فكرة أساسية . هي ان التشريع كائن حي وليد الهيئة الاجتماعية ينسربها ولها ، ويتطور معها ، ويجدد مجردها . مما يفتح المجال واسماً امام مجلس الشورى في سن القوانين ، مستعملاً صلاحياته التي اشارت إليها القاعدة الشرعية (ان للسلطان (أي للدولة) ان يحدث من الأحقية بقدر ما يحدث من مشكلات) وعلى هذا فإن الطوبى واضحة امام مجلس الشورى حين يقوم بمهمة التشريع فأمامه المبدأ الذي يركز التشريع ، والاجتهاد الذي يفتح امامه سبل الرقي ، ويهيئ له وسائل النمو ، ويجعل الأمة سائرة لكل تطور مضبوطة شرعيتها من التنفيذ ط - ينظر الاسلام للشعب الذي يحكمه نظرة انسانية محضة بقطع النظر عن الطائفة والجنس والذكورة والانوثة . وتكون سياسة الحكم المرسومة لهم بوصفهم الانساني فقط حتى يكون الحكم لمصلحة هذه الانسانية ليخرجها من الظلمات الى النور . وينظر اليهم كذلك بوصفهم وحدة واحدة لا تتجزأ ولهذا كان الشعب المحكوم متساوي الحقوق والواجبات المتعلقة بالانسان كأنسان لا يتميز فيه احد عن الآخر امام السلطان ويكون لكل واحد بوصفه جزءاً من الجماعة الحق الطبيعي في

اختيار من يثله ليعبر عن رأيه ولهذا كان لكل من له حق الاقسامة داخل حدود الدولة حق الانتخاب مع الجماعة في مجلس الشورى سواء أكان رجلاً أو امرأة مسلماً أو غير مسلم . على شرط ان يكون مواطناً يحمل التابعية « الولاء » للدولة والنظام . كما ان عليه ان يقوم بتنفيذ اوامر الدولة والعمل بأنظمتها وذلك لان الله خاطب بالاسلام جميع الناس بوصف الانسانية فقط لا بأبي وصف آخر . قال تعالى : — (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) (يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له) . وقد اجمع علماء المسلمين ولا سيما علماء الأصول على ان الخطاب بالاحكام هو كل عاقل يفهم الخطاب سواء أكان مسلماً أو غير مسلم ذكر أو أنثى . وما دلم مجلس الشورى اليوم هو الذي يسن القوانين حسب الشريعة الاسلامية وكان كل مواطن يلتزم واجبات النظام ويستمتع بحقوقه كان لا بد ان يكون لكل من بلغ الخامسة عشرة من عمره الحق في مجلس الشورى . في ان ينتخب وينتخب . وقد كان سيدنا عمر رضي الله عنه حين يدعو الناس للمسجد لاخذ رأيهم في امور الدولة وفي التشريع كان يدعو النساء والرجال . ويسمع لرأي النساء والرجال . ومن هنا كان لا بد ان تكون الانتخابات في هذا العصر لمجلس الشورى قائمة على الاساس الانساني للمواطنين جميعاً لا على الاساس الطائفي ولا على اساس الذكورة ، فلكل مواطن الحق في ان ينتخب غيره وان ينتخبه غيره بوصفه مواطناً فقط لا بأبي وصف آخر .

ي — كل من لا يحمل التابعية لا يتمتع حق المواطن ويعتبر اجنبياً وليس له حق الانتخاب لا في مجلس الشورى ولا في غيره ولا اي حق من حقوق الامة سواء أكان مسلم أو غير مسلماً رجلاً كان أو امرأة .

هذه أهم النقاط في سياسة الحكم والسلطان في الاسلام وهي واضحة في النصوص التشريعية والآيات والاحاديث كما هي ظاهرة في سيرة الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين . فالمسلمون اجتمعوا على ان رئيس الدولة لا يكون رئيساً الا بعد اخذ البيعة له على الناس . والله تعالى حين يخاطب بالاحكام يخاطب الجماعة ولا يخاطب فرداً ولا دولة فيقول (يا أيها الناس) (يا أيها الذين آمنوا) الخ . وما خاطب الرسول عليه السلام بحكمهم الاقرنه بالتبليغ او اخبار الناس به (يا أيها النبي انا ارسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً) (يا أيها النبي انا ارسلناك كافة للناس بشيراً ونذيراً) (يا أيها النبي بلغ ما انزل اليك من ربك) (ولتكن منكم امة) (كونوا قوامين بالقسط) . ومحمد عليه السلام مع كونه نبياً ورسولاً يوحى اليه ، فقد كان يرجع الى الجماعة ويعمل برأيها ولو خالف رأيه . فقد عدل في غزوة بدر عن رأيه في نزول الخيش في مكان ، ونزل في مكان آخر رآته الجماعة .

وخروج لملاقاة العدو يوم أحد خارج المدينة ، مع ان رأيه كان ان يقاتل داخل المدينة . ولكنه ترك رأيه ، وسار برأي الجماعة ، وعلاوة على ذلك فقد كان له عليه السلام مجلس شورى من أهل الرأي والبصيرة ، ممن كانوا نقباء على قومهم ومن شهد لهم بالعدل والفضل ، وبرهنوا على قوة ايمان ، وصدق عزيمة . وكان يرجع لهذا المجلس في امور الحكم والادارة . وكان هذا المجلس مؤلفاً من اربعة عشر رجلاً سبعة عن المهاجرين ، وسبعة عن الانصار كل واحد منهم نقيب قومه او جماعته . اي انه ضمن اسلام قومه او جماعته ودخلوا الاسلام على يديه وكان هو نقيبهم . منهم حمزة وجعفر وابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وسليمان وعمار وحذيفة وأبوذر والمقداد وبلال وكانوا يؤلفون برلمان الامة ومجلس نوابها في زمنه عليه السلام ، ولما

وسدت الخلافة لأبي بكر رضي الله عنه اتخذ له مجلساً من المسلمين لقومهم .
يرجع اليه في امور الحكم والادارة والتشريع .

وكان من ابرز رجال هذا المجلس عمر وعثمان وابو عبيدة وعلي وعبد
الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وابي بن كعب وزيد بن ثابت . وكانوا
يؤلفون برلمان الامة . وكان يختار منهم من يرأس طائفاً اخرى كان يرى
تأليفها للقيام بعمل خطيرة وان كان اعضاؤها من غير مجلس الشورى ،
كما جعل زيد بن ثابت رئيساً للجنة جمع القرآن ، وكان هذه هي اللجان
الفرعية الفنية في البرلمان .

ولما تولى عمر الخلافة جعل له مجلساً من كبار الصحابة المسلمين لقومهم
برضاهم ، يرجع اليه في امور الحكم والادارة والتشريع قبل ان ينفذها .
وقد سلك طريقاً جديدة في عرض الاراء على هذا المجلس ، هي الطريق
الشعبية وذلك انه كان يجمع الناس في المسجد رجالاً ونساء . ويسألهم عن
ارائهم في المسائل اللازمة سراً . اكانت من مسائل التشريع او الحكم ،
ويأخذ آراءهم فيها ، ويناقشهم ، ويستوعب ما يرونه ويقولون به ، ثم
يعرض رأيه ورأيهم على مجلس شورا ، فاذا استقر عليه رأي المجلس أعضاؤه
ونفذوه . وكان لا يخالف هذا الرأي ، وينزل عند رأي الجماعة .

فقد عرض عمر على الناس مشروع تحديد المهور للنساء فقامت امرأة وقالت
له . - ألم تقرأ قوله تعالى (وآتيتم اجداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً)
فقال نعم . - اصابته امرأة وأخطأ عمر . ورجع عن مشروع القانون .

وبتطور الظروف والحوادث صار يستعاض عن جمع الناس في المسجد
لتعذر جمعهم باتساع رقعة الدولة بعرض الرأي والقانون على الرأي العام
مشروعاً لمدة معينة ثم تعرض لارائهم وآراء الحكومة على نواب الامة ،

فعطوا الرأي الأخير الذي يجب اتباعه . قال الله تعالى (ومن بشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) وقال لاهل الانجيل يوصفهم جماعة (وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه) وقال (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع وصارات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرون الله من ينصروه ان الله لقوي عزيز الذين ان مكانهم في الارض (اي جعلناهم حكماً) اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور) .

السلطة التنفيذية

أ - رئيس الدولة .

لا تستطيع الجماعة ان تتصرف بسلطانها على الافراد الذين هم منها ، وعلى كل شيء في محيطها ، الا بافراد منها يشكلون جماعة ، هي مجلس الشورى . وكذلك لا تستطيع جماعة مجلس الشورى ان تتصرف بسلطانها هذا مجتمعة ، حتى لا تتوزع المسؤولية بل لا بد لها ان تنيب عنها من يقوم بتنفيذ سلطانها ، ويتحمل مسؤولية التنفيذ . وكان لا بد ان لا يعتمد من تنيب اقامة مباشرة . بل لا بد ان يكون واحداً وقد كان ذلك عند جميع الأمم في التاريخ القديم والحديث ومن هنا جاءت ضرورة وجود رئيس الدولة ، ينوب عن الجماعة في السلطان وفي تنفيذ هذا السلطان . ولذلك كان رئيس الدولة منفذاً لسلطة الأمة واتشريعها ، مديراً لشؤون الدولة . وليس هو رمزاً لها ، ولا مصدر سلطانها ، بل هو نائب عن الجماعة في السلطان ولذلك لا تعتبر رئاسته الا اذا كانت معطاة له من الشعب ولا يتمتع

رئيساً الا اذا كان النظام حياً فيه ، يعمل بوجبه . فينفذ امره اذا كان ضمن النظام ، وفي حدود الدستور والا لا ينفذ . وقد فهم ذلك أبو بكر رضي الله عنه فقال في خطبته حين ولي الخلافة . (أيها الناس قد وليت عليكم راست بجهنم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن صدفت فقوموني . الصدق أمانة ، والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوي حتى أخذ له حقه والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ لطف من ان شاء الله . لا يدع أحكم الجهاد ، فإنه لا يذعه قوم الا ضربهم الله بالذل . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم . قوموا الى صلاتكم يرحمكم الله .) وخطب عمر ابن عبد العزيز حين ولي الخلافة فصرح عن عمله في رئاسة الدولة بأنه منفذ ، وائس بجاكم . فقال (أيها الناس انه لا كتاب بعد القرآن ولا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم ، الا واني است بقاض ، ولكني منفذ . واست بمتدع ، ولكني متبع . واست بخير من أحكم ولكني اتقلكم حملاً . وإن الرجل الحارب من الامام الظالم ليس بظالم الا لاطاعة المخلوق في معصية الخالق) مما يدل على ان الخليفة كان يقهم حقيقة بأنه منفذ للدستور في حدود الدستور . انظر قوله است بقاض ولكني منفذ وانظر قوله لاطاعة المخلوق في معصية الخالق .

ب - طريقة انتخاب رئيس الدولة :

لا يستطيع احد ان يتولى رئاسة الدولة دون ان تنتخبه الجماعة وتقيمه نائباً عنها ، ومنفذاً لسلطانها . وقد ترك الاسلام طريقة اختيار رئيس الدولة للامة ، تعيينها حسب ظروفها ، وبالطريقة التي تضمن مصلحتها على ان تؤمن هذه الطريقة اولا بقاء السلطان الامة . ثانياً كون هذا الرئيس نائباً عنها ، في هذا السلطان . ثالثاً كونه منفذاً لارادتها . رابعاً كونه سائراً حسب النظام

المختص ، والدستور المعروف . ولا تصح رئاسة اي رئيس الا ضمن هذه الحدود المرسومة وعلى ضوءها تختار الامة اي رجل شامت ، على شرط ان يكون رجلاً مسلماً عدلاً يتشبع بحق المواطن . ولذلك يصح الآن شرعاً ان يجعل الامة طريقة اختيار رئيس الدولة بانتخاب مجلس الشورى ، او بانتخاب الامة كلها . ولها ان تقرر في هذا الشأن ما تراه صالحاً لها .

كما ان عليها ان تسرع في الانتخاب اذا مات رئيس الدولة او عزل فيجب ان ينتخب رئيس الدولة مكانه في الحال ، في مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام ، واذا جاء اليوم الرابع ولم يجر الانتخاب دعي مجلس الشورى من قبل رئيسه واجرى الاقتراع السري لانتخاب الرئيس مهما كان عدد الاعضاء الذين يحضرون من المجلس .

فالرسول عليه السلام لم يعهد في الخلافة لاحد من بعده . ولا اوصى بالحكم لاحد من المسلمين . ومع انه سألته غير واحد في حياته عن امر الحكم بعده فلم يجب بشيء . ولم يشأ بيانه ، لانه من شأن المسلمين ولهم ان يختاروا من يشاؤون بالطريقة التي يرون .

فظهرت الازمة السياسية بعد وفاته . وبدأت هذه الازمة باجتماع عقده الانصار في سقيفة بني ساعدة للتشاور في امر من يخلف الرسول عليه السلام في الحكم . فضشي المهاجرون مغبة هذا الاجتماع . وذهب ابو بكر وعمر وابو عبيدة اليه ، وجرت بينهم مناقشة حادة ، بين فيها الانصار انهم الاكثرية الساحقة في المدينة ، وان على ايديهم قام بنا . الاسلام وبين المهاجرون بأن امر اختيار خلف الرسول عليه السلام في الحكم ، ليسكون رئيساً للدولة ، هو امر خطير ، قد يجر الى القلاقل على الدولة من العرب الذين لم يتعودوا بعد ، ان يخضعوا لغير قبيلة قريش ، التي لها عراقاة السلطان

بسكرة . وان المصلحة تقتضي ان ينتخب خلف الرسول منها . وحاووا ان
يفضوا الاجتماع قبل ان يصل الى قرار ، حتى يرجع الامر الى جماعة المسلمين كلهم
ولكن الجبابرة المنذر ، احد الانصار ، اقترح ان يكون من الانصار
امير ، ومن المهاجرين امير . فرفض المهاجرون بلان اني بكر ، الذي
بين فساد هذا الرأي . وراحت الحزج انتخاب سعد بن عباد ، وعارضت
الاوس في ذلك ، فكان الحزم ان ينتهي هذا الاجتماع بقرار حاسم فيه
المصلحة وليعتبر قراراً قهرياً ، كترشيح للخليفة . فكان انتخاب اني بكر
فيه من جميع الاوس وجميع المهاجرين واكثرية الحزج . وكان اول من
سبق لبيته رجل من الانصار هو بشير بن سعد ثم بايعه الباقون ، وسمي هذا
الانتخاب بالبيعة الخاصة . وفي اليوم التالي دعى الناس المسجد وجلس ابو
بكر فيه ، فبايعه الناس البيعة العامة ، وكان الانتخاب الحقيقي التام للشعب
حسب ظروف ذلك العصر .

ولما مرض ابو بكر مرض الموت ، وأحس بدنو أجله ، خشي ان يعود
الاختلاف على من يكون رئيس الدولة ، فاراد ان يجري انتخاب الرئيس
في حياته . فنظر في اصحابه يريد رجلاً يكون شديداً في غير عنف ،
وايماً في غير ضعف ليواجه الوضع الحربي الخطير الذي كان يسود الجيوش
الاسلامية في العراق والشام ، ويسود البلاد التي فتحت فيها ، ولوجه المجتهد
اللازم داخل الجزيرة لدعم الموقف بالتعبئة العامة . فوجد ان من توفرت فيهم
هذه الصفة من الصحابة احد رجلين — عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ،
فوقع اختياره على عمر بن الخطاب رضي الله عنه . لانه كان يرى انه مع شدته
اذا رأى في اي امر يريد عتبة ، دار اليه حتى يناله . ولما استقر رأيه عليه
استدعى اليه الناس ، من الانصار والمهاجرين ، ومن ذوي العقل والراجع ،

والرأي الصائب ، فأتوا على عمر ، ووافقوا على اختياره . وبعد ان عرف موافقة الناس عليه جمعهم واشرف عليهم وهو في شدة مرضه ، وقال : (أترضون من استخلف عليكم ؟ فاني والله ما أوت من جهد الرأي ، ولا وليت ذا قرابة . واني قد استخلفت عمر بن الخطاب ، فاسمعوا له واطيعوا) فقالوا (سمعنا واطعنا) وبهذا كان استخلاف عمر معبراً عن رأي الشعب . وكانهم هم الذين انتخبوا الخليفة في حياة ابي بكر . ومع ذلك فان ابا بكر علق نفاذ استخلافه على رضا الناس .

ولما طعن عمر بن الخطاب ، خشى الصحابة ان يقضي عمر دون ان يجعل الناس يختارون خليفة . فيحصل بينهم الخلاف . فقالوا له يا امير المؤمنين لو عهدت عهداً . فقال عليكم هؤلاء الرهط الذين مات رسول الله وهو عنهم راض ، وقال فيهم انهم من اهل الجنة : - علي بن ابي طالب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن ابي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطائفة بن عبد الله ، ويكون معهم عبد الله بن عمر ، ولكن له الرأي ، ولا يكون له من الامر شيء . . وقد أوصاهم عمر ان يتفقوا على انتخاب خليفة ، وضرب لهم أجلاً قدره ثلاثة ايام ، ثم أوصى انه اذا لم يتفق على الخليفة بعد ثلاثة ايام فليقبل قول الاكثرية ، وليقتل المخالف ان اظهر التوردد . ثم جرى انتخاب الخليفة من هؤلاء وهم اهل الشورى لانهم كانوا يمثلون الجماعة التي هي صاحبة الحق .

ومن ذلك نعلم انه مهما اختلفت طريقة انتخاب رئيس الدولة فان الامة هي التي تنتخبه . وكل طريقة تؤمن انتخابه من قبل الامة انتخاباً حقيقياً تعينها الامة طريقة للانتخاب .

والرجل الذي تختاره الامة اماماً لها ، ورئيساً لدولتها ، لا يشترط فيه

الا الشروط الطبيعية التي ينبغي ان تكون متوفرة فيمن يمهّد اليه القيام
 بالحكم . فيشترط فيه ان يكون رجلاً من أهل الاسلام والعدالة والایمان
 بغض النظر عن جنسه وأسرته لان الله تعالى يقول (ان اكرمكم عند الله
 اتقاكم) والرسول عليه السلام يقول (اسمعوا واطيعوا ولو ولي عليكم عبد
 حبشي كان رأسه زينة ما اقام فيكم كتاب الله) والرسول عليه السلام
 حين ارسل الجليش الى مؤتة اقرو الروم أمراً عليه زيد بن حارثة وهو من بني
 كلب وقدمه على جعفر بن ابي طالب وجعل جعفر جندياً من جنوده . وأبو
 بكر حين استشار الامة في مرض موته فيمن يكون خليفة عليها . ووافقت
 على عمر ، وصفه بأنه خيرهم ، وأقواهم ، وأحرصهم على ما ارشدهم ولم
 يصفه بأي شيء . غير هذا مما يتصل بالعائلية وعمر حين طعن وأشرف على
 الهلاك طلب منه الناس أن يستخلف ، واحلوا عليه بذلك مرتين ، فقال لهم
 (لو كان أبو عبيدة حياً لاستخلفته . فأن سأني ربي قلت سمعت نبيك يقول
 أنه أمين هذه الامة . ولو كان سالم مولى ابي حذيفة حياً لاستخلفته ، فان
 سأني ربي قلت سمعت نبيك يقول ان سالماً شديد الحب لله) ولم يستخلف
 أحداً . وعهد بالامر الى أهل الشورى ، يختارون خليفة ، فانظر اليه وهو
 يرى استخلاف سالم . وسالم هذا كما قال عنه مولى أبي حذيفة . وكل ذلك
 وغيره مما هو بارز في تعاليم الاسلام ، وشرعه ، وكثيره ، وبما هو واضح في
 روح الاسلام ، يدل دلالة تامة لا تقبل التفسير والتأويل على ان الامة تختار
 رئيس الدولة باعتباره من اصالح رجالها لولاية امورها ، ان لم يكن اصلحهم
 لا بأي اعتبار آخر .

اكمل عصر طريقة في انتخاب رئيس الدولة - فالطريقة المتبعة في الوقت الحاضر هي الاقتراع السري في الانتخاب . وهي تؤدي الغرض من اعطاء الجماعة لشخص معين رئاسة الدولة ، ليكون نائباً عنها في السلطان وقد كان المسلمون في العصر الاسلامي الاول ، يبايعون الخليفة بيعة شرعية ، سياسة الدنيا ، وحراسة الدين ، كشرعية وتشريع ، ومبدأ ونظام . فيجوز ان تسلك الطريقة الانتخابية العصرية ، وان تسلك طريقة البينة حسب اختيار الامة .

والاولى ان يسلك في انتخاب رئيس الدولة الطريقة التي انتخب فيها ابو بكر رضي الله عنه . وذلك ان يجتمع لجنة خاصة من مجلس الشورى ، وترشح رئيس الدولة ثم يعرض الامر على المجلس وينتخب حينئذ هذا الرئيس انتخاباً عاماً من اهل الشورى وهذا الحق في الانتخاب ، وأحوط في اختيار الاصلح ، وأقل للخلاف . ولا سيما اذا كانت هذه اللجنة ممن عرفوا بزمارة الضمير ، ورعاية العقل ، ونصاعة الماضي وحمق الفكر وصدق النظر .

صلاحيات رئيس الدولة

يشتمل رئيس الدولة بصلاحيات واسعة ولكنها محدودة بالسيف حسب الدستور وفي حدوده . فهو الذي يرأس الدولة وهو الذي يشتمل بالسلطة ويقوم بالتنفيذ وينح السطات نيابة عن الامة . فالسلطة القضائية مع كونها تستمد سلطتها من مجلس الشورى النائب عن الشعب لكن رئيس الدولة هو الذي يعطيها هذه السلطة بترتيب من مجلس الشورى وهو الذي يعين

معاونين له في الحكم وهم الذين يشكلون الهيئة التنفيذية (مجلس الوزراء) بترتيب من مجلس الشورى وهو الذي يمرض مشروعات القوانين على مجلس الشورى ثم يوافق على ما يقرره المجلس ويوقع عليه وينفذه وهو رئيس الدولة بجميع شؤونها ومجالسها وهو في نفس الوقت رئيس الهيئة التنفيذية والقائم بكل نواحي الحكم من ناحية تنفيذية .

الا انه مع قنعه بهذه الصلاحيات الواسعة ضمن هذه المبادئ العامة لا يجوز له ان يستعمل هذه الصلاحيات في الامور الهامة الا ابرضا الامة لان وصفه الحقيقي انه نائب عن الامة ومنفذ لارادتها فمثلاً لا يعين أحداً في منصب معاون له في الهيئة التنفيذية الا ممن تثق بهم الامة ولا يعين والياً في اي ولاية الا ممن تثق بهم الامة واذا اظهرت الامة عدم ثقتها بالهيئة التنفيذية او بأي وال من الولاية فعلى رئيس الدولة ان يستبدل بالهيئة والوالي من تثق بهم الامة الممثلة في مجلس الشورى . والامة الممثلة في المجلس ان تكسرف على الدولة في الحكم والادارة ولها ان تستجوب رئيس الدولة والهيئة التنفيذية عن كل مسألة من المسائل الادارية او مسائل الحكم وعلى رئيس الدولة ان يجيب وان يعمل برأيها .

روى عن عمر ابن الخطاب انه جاءته برود من اليمن ففرقها على المسلمين فكان نصيب كل رجل بردا واحداً وكان نصيب عمر كنصيب واحد من المسلمين ففصله عمر ثم لبسه وصعد المنبر فأمر الناس بالجهاد فقام اليه رجل من المسلمين وقال لا صمماً ولا طاعة قال لم ذلك قال لانك استأثرت علينا قال عمر بأي شيء استأثرت قال ان الابرار اليانية لما فرقتمنا حصل لكل واحد من المسلمين برود منها وكذلك حصل لك والبرود الواحد لا يكفيك ثوباً وراك قد فصلته قيضاً تاماً وأنت رجل طويل فلو لم تكن قد

أخذت أكثر منه لما جاءك منه قبض . قالت عمر إلى ابنه عبد الله وقال يا عبد الله أجبه عن كلامه فقام عبد الله بن عمر وقال إن أمير المؤمنين عمر لما أراد تفصيل برده لم يكفه فناولته بردي لاقمه به فقال الرجل . — اما الآن فالسم والطاعة وهكذا لا بد أن يكون السلطان للشعب ويخاف للشعب في جميع الأحوال وللشعب أن يستجوب رئيس الدولة مباشرة كما له أن يستجوب الهيئة التنفيذية دون وساطة مجلس الشورى كما للشعب أن يستجوب مجلس الشورى في كل ما اتفاه عنه .

قال سيدنا ابو بكر في خطبته يوم السقيفة للانصار (فحين الامراء . واقم الوزراء . فلا تقاتلون بشورة . ولا تقضي دونكم الامور ، وكان الرسول عليه السلام عملياً لا يخرج عن رأى الجماعة أي الامة . ولا ادلى على ذلك من خروجه يوم أحد لان رأى الاكثرية كان بالخروج خارج المدينة لمحاربة العدو ، ورأيه ورأى بعض كبار الصحابة كان بالاعتصام بالمدينة . ولكنه نزل عند رأى الاكثرية وقام به . ولما عادوا بعد اعطاهم القرار بلاقاء العدو خارج المدينة وفوضوا الامر لرسول الله ، وطلبوا منه ان يعمل برأيه ، رفض وسار على رأيهم ، ليعلمنا مبلغ احترام ما تقرره الاكثرية . ووجوب قيام رئيس الدولة بقراهم .

وكان سيدنا عمر يرجع إلى رأى الامة في كل شيء . فكان لا يأمر بتنفيذ تشريع الا برأى الامة ، ولا يولي أحداً عملاً الا برأى الامة . وكان حين يريد اختيار الولاية يختارهم برأى مجلسه ، ويرأى الناس . وحين يختار امراء الخارج يختارهم برأى الامة فقد روى عنه انه قال لاصحابه . — اشيروا علي ، ودلوني على رجل استعمله في امر قد همني . فقولوا ما عندكم . فاني اريد رجلاً اذا كان في القوم وليس اميرهم ، كان كأنه اميرهم . واذا

كان فيهم هو أميرهم كان كأنه واحد منهم . فقالوا الذي نرى له هذه الصفة ، الربيع بن زياد الحارثي فنشير على أمير المؤمنين به . فأحضره وولاه . وهكذا كان الخليفة إذا يعمل برأي الأمة ، عملاً بما جاء به الإسلام . وقد قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) وقال عليه السلام . من خرج عن الجماعة ، أو فارق الجماعة ، قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه ، ومن فارق الجماعة ، مات فينته جاهلية . وقال : من سره أن يسكن بمجوعة الجنة فليأزم الجماعة . فإن دعوتهم تحيط من وراءهم ، وإن الشيطان مع الواحد وهو مع الاثنين أبعد .)

مدة الرئاسة للدولة

ليس في الإسلام مدة محددة لرئيس الدولة . وإنما تحدد رئاسته بالذي الذي يقيم به الدستور ويسير في صالح الأمة . وذلك لأن صلاحياتها بالرئاسة محدودة بالشرع وبعبارة العصر الحديث بالدستور . فإدام محافظاً على الشرع ، ومنه الدستور ، قائماً بتعاليمه ومبادئه ونظمه ، يبقى رئيساً وإذا أخل بذلك انتهت مدة رئاسته . فإذا لم يحكم حسب حدود الشرع ، ولم ينفذ الدستور ، ومحافظاً عليه ، فقد انتهت رئاسته للدولة ، ووجب عزله حالاً على يد أهل الحق والعدل في الأمة التي ولته . ولا يجوز السكوت عليه أبداً . لأن طاعته واجبة ما دام قائماً بالشرع عاملاً لمصلحة الأمة فإذا أخل بالشرع وجبت معصيته . قال عليه السلام (من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحوم الله ، ناكثاً لعهد الله ، مخالفاً لسنة رسول الله ، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يغير عليه بفعل ، ولا قول ، كان على الله

ان يدخله مدخله) وقال عليه السلام (افضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر) وهكذا تحدد مدة رئاسة الدولة لا بالزمن وانما بالقيام بالشرع وبالحكم الصالح العامل لمصلحة الامة .

سياسة الحكم

يقوم الحكم في الاسلام على تنظيم علاقة الحكم بالحكومين تنظيماً يضمن استمرار الحكم الصالح ، وترقية الشعب المحكوم . ويبين هذا التنظيم على اساسين احدهما : العدل من الحكم والطاعة من المحكومين ، اما العدل فيجب ان يكون مطلقاً لا يتأثر بالقرابة ، ولا يسير بالعاطفة ولا يؤثر عليه حب ولا بغض ، ولا غنى ولا فقر ، ولا جاه ولا حسب ، ولا مال ولا نسب ، بل يتشمع به جميع افراد الامة من غير استثناء ، بوصفهم افراداً من بني الانسان مواطنين في هذه الدولة ، ما داموا يحلون التابعية (اي الولاء) واما الطاعة فانها ليست طاعة مطلقة ، وانما هي طاعة مقيدة بالشرع لان الحاكم لا يطاع لانه حاكم ، وانما يطاع لقيامه على شريعة الله ورسوله ، ولتنفيذ هذه الشريعة ، وقيامه بمصالح الامة وادارة شؤونها .

فاذا انحرف عن شرع الله ، او أهمل مصالح الامة ، او قصر بالقيام بواجبه ، سقطت طاعته ، ولم يجب تنفيذ امره . قال عليه السلام (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) بل يجب اكثر من ذلك ، يجب عزله على الفور كما قدمنا .

الثاني : الشورى بين الحاكم والمحكوم . وهي اصل من اصول الحكم في الاسلام ، لان المحكومين هم الذين يتكون الحكم ، وهم الذين يمنحونه للحكام ، ولذلك لا بد ان يأخذ الحكام رأيهم ، وان يكون هذا

الرأي ملزماً للحكام ، لا مجرد شورى ، لأن معنى الشورى والثابت عملياً ، هو وجوب عرض الامر لاخذ الرأي والزام العمل به .

شكل الحكم ومركزه

يختلف نظام الحكم الاسلامي في طبيعته الاصلية ، عن سائر نظم الحكم العالمية ، فليس هو نظاماً ملكياً ، ولا يقر النظام الملكي ، لأنه لا يحمل لرئيس دولة اي حقوق سوى ما لاي فرد من المواطنين ، ولا يحمل رئيس الدولة حاكماً بل منفذاً لارادة الامة ، نائباً عنها في السلطة ، مثلاً لها في الادارة ، ضمن التشريع الذي تسنه ، وفي حدود الدستور الذي تضعه مستنداً من شرع الله . وليس هو متسلطاً على شيء فيها الا ما منحه اياه من التنفيذ الذي به مصلحتها . ثم ايس هو رمزاً لها . يملك ولا يحكم ، وانما هو يحكم نيابة عنها ولا يملك شيئاً من هذا الحكم .

وليس هو كذلك نظاماً جمهورياً ، لأن رئاسة الدولة فيه لا تحدد بزمان معين وانما تحدد بكيفية العمل . فادام الرئيس قائماً بالشرع فهو رئيس ، مهما طالت مدته ، ومتى اخل بالشرع انتهت مدة حكمه ، ولو كانت يوماً او ساعة . وعلاوة على ذلك فلا توجد فيه رئاسة للدولة ، ورئاسة للحكومة كما في النظام الملكي والجمهوري . وانما يكون فيه رئيس الدولة هو رئيس الحكومة . وهو رئيس الهيئة التنفيذية (مجلس الوزراء) وهو الذي يتحصل المسؤولية الكبرى . وكل عضو في الهيئة التنفيذية (مجلس الوزراء) عليه مسئولية جزئية ، في العمل الذي يسند اليه ، وعلى الهيئة التنفيذية بحملتها مسئوليتها كهيئة . وكلهم مسئولون امام الامة ، اي امام مجلس الشورى للممثل للشعب .

وهو أيضاً ليس امبراطورياً ؛ بل النظام الامبراطوري بعيد عن روح الاسلام كل البعد . فالاقاليم التي يحكمها الاسلام وان كانت مختلفة الاجناس واللغات وتوَّجَّع الى مركز واحد ، لكنه مع ذلك لا يحكمها بالنظام الامبراطوري ، بل يناقض النظام الامبراطوري ، لانه لا يقر الامبراطورية على عدم مساواتها بين الاجناس في اقاليمها بالحكم ، كما لا يقرها على تباین حكمها واحكامها في الاقاليم التي تحكمها . وينكر عليها تلك الميزة التي تجعلها لمركز الامبراطورية في الحكم والمال والاقتصاد وطريقة الاسلام في الحكم هي انه يسوي بين المحكومين في جميع اجزاء الدولة . وينكر العصبية الجنسية ، ويعطي لغير المسلمين ما للمسلمين من حق المواطن . ويتجاوز الناحية الدينية حتى يصل الى الناحية الانسانية ، بل هو اكثر من ذلك يجعل للمواطن ايأ كان مذهبه من الحقوق الوطنية ما ليس لغير المواطن ولو كان مسلماً . فهو بهذه المساواة يختلف عن الامبراطورية وهو بهذا النظام لا يجعل الاقاليم مستعمرات ولا مواضع استقلال . ولا منابع تصب في المركز العام لقائده وحده ، وجعل الاقاليم كلها وحدة واحدة معها تباعدت المسافات بينها ، واختلفت قوميات اهلها ، وتعددت اجناسهم ، ويعتبر كل اقليم بضعة من جسم الدولة ولاهله سائر الحقوق التي لاهل المركز ، او لاي اقليم آخر . وسلطة الحكم ونظامه وروحه وتشريعه ومبادئه كلها واحدة في كافة الاقاليم ، حتى يشعر ابن المشرق كما يشعر ابن المغرب معها تساعدت المسافات بينها ، ويتجددان بالاحساس والاهداف والامال والآلام والمصالح والثقافة ، والفلسفة وجهة النظر في الحياة . نعم قد تختلف الاقاليم في الادارة ، وفي بعض الانظمة الفرعية ، وجزئيات المسائل القانونية . ولكن يراعى فيها جانب المصلحة ، وجانب

وحدة الحكم والمبدأ والنظام .

وليس نظام الحكم في الاسلام نظاماً اتحادياً ، تفصل اقاليمه في الاستقلال الذاتي ، وتتحد في الحكم العام . بل هو نظام وحدة تعتبر فيه مراكز في المغرب ، وخراسان في المشرق ، كما تعتبر مديرية الفيوم اذا كانت العاصمة الاسلامية هي القاهرة . وتعتبر مالية الاقاليم كلها مالية واحدة ، وميزانية واحدة ، تنفق على مصالح الشعب كله ، بغض النظر عن الولايات . فلو ان ولاية جمعت من الضرائب ضعف حاجاتها ، فانه ينفق عليها بقدر حاجاتها ، لا بقدر جبايتها . ولو ان ولاية لم تسدد جبايتها حاجاتها فانه لا ينظر الى ذلك ، بل تنفق عليها من الميزانية العامة بقدر حاجتها ، سواء وفقت ضرائبها لا حاجاتها أم لم تف .

وهكذا يكون نظام الحكم وحدة تامة لا اتحاداً . ولهذا كان نظام الحكم في الاسلام نظاماً اسلامياً متميزاً عن غيره من النظم المعروفة الآن في اصوله واسسه ، وان تشابهت بعض مظاهره مع بعض مظاهرها . وهو فوق كل ما تقدم مركزي في الحكم ، يحصر السلطة العليا في المركز العام ويجعل له الهيمنة والسلطة على كل جزء من اجزاء الدولة ، صغرام كبير ولا يسمح بالاستقلال لاي جزء منه ، حتى لا تتفكك اجزاء الدولة . وهو الذي يعين القواد والولاة والحكام والمسؤولين عن المالية والاقتصاد . وهو الذي يولي القضاء في كل اقليم من اقاليمه وهو الذي يعين كل من عمله يكون حكماً . وهو المباشر لكل شيء من الحكم في جميع البلاد .

ضمانة من الشعب في السلطان

لقد ضمن الاسلام الرأي العام ان يستعمل حقه في مراقبة السلطة في تنفيذ

الدستور . وكانت هذه الضمانة في اساس تعاليه وجزءاً جوهرياً من نظام الحكم فيه . وهي المبدأ الاساسي في علاقة الحاكم بالحكوميين . وتستفاد هذه الضمانة مما يأتي :

١ - ليست طاعة الشعب للدولة مطلقة ، ولا انقياداً اعمى . وانما هي طاعة في حدود شرع الله . قال عليه السلام (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) وهي طاعة موقته بعهده بالشرع فان اخل بالشرع فقد انتهت هذه الطاعة طبيعياً . قال سيدنا ابي بكر : (اطيعوني ما اطعت الله ورسوله ، فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم) . وقال النبي عليه السلام (الا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) وقد جعل الاسلام نقض هذه الطاعة في حال انحراف الحاكم عن نظام الاسلام دستورياً وقانونياً وعرفاً عاماً . وتجاوز ذلك الى الحث على تغيير هذه الاوضاع المعوجة وجعل التغيير على الحاكم الخارج على الشريعة أمراً واجباً .

٢ - كون رئيس الدولة خاضعاً للقضاء . كسائر رجال الحكم . فاذا تنازع ولي الامر مع الشعب ، او أي فرد منه ، رفع الامر الى القضاء . الذي خمنت نزاهته واستقلاله . ويحتج بطلان القضاء . حكم الله فيما بين الحاكم والمحكوم . وينفذ امر الله على رئيس الدولة كما ينفذ على أي فرد من افراد الشعب . قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) ثم أتت هذه الآية بقوله : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) وليس المراد هنا تنازع افراد الشعب مع بعضهم بل المراد تنازع المحكومين مع الحاكم ، أي اطيعوا أولي الامر منكم ، فان تنازعتم معهم في شئ . فردوه حالاً الى قضاء الله ورسوله ، ليعطي الحكم فيه عليهم ان عليكم .

٣ - ان الشعب يعلم بالبداهة ان السلطان حقه هو ، فاذا استبد به

الحاكم فقد استعمل سلطان الشعب للاعتداء عليه ، لا لحديثه وحمايته .
وحينئذ لا يشور عن عاطفة فقط ، وانما يستعمل حتى الثورة للوصول الى حقه
وهذه هي الثورة المنتجة . وهي لا تسمى انقلاباً بل تصحيحاً للاوضاع اذا
اعوجت

٤ - قد حصلت بالفعل حوادث استعمل الشعب فيها حقه لتصحيح
الايوضاع ، حين رأى السلطان قد تغير ، وأخل بسيادة الشرع ، فحاول ان
يعيد على السلطان او يعوجه . وذلك مثل الثورة الكهوى على عثمان وثورات
الخوارج وكلها ثورات ناشئة عن اعتقاد القائمين بها بأن السلطان أخل بالشرع
فثاروا ضد ما رأوه من السلطة الجائرة ، وفوارق الطبقات ، بما هو مخالف
لشرع الله .

المضمار من الانقلاب

المراد بالانقلاب في نظر الاسلام هو الانقلاب على النظام ، وعلى الدولة
التي تنفذ ذلك النظام . اما استبدال رجال الحكم برجال حكم آخرين ،
فلا يسمى انقلاباً مطلقاً . وكذلك ثورة الشعب على رجال الحكم اذا
أخلوا بالشرع ولم يؤمنوا سيادة القانون لا تسمى انقلاباً ، بل هي حركة
تجريبية لتصحيح الاوضاع .

فالانقلاب هو استبدال نظام ورجال به نظام آخر ورجال آخرين . والمهم
في عنصر الانقلاب هو استبدال نظام بنظام . وقد ضمن الاسلام في نظامه
عدم حدوث الانقلاب . وذلك ان طبيعة النظام الاسلامي طبيعة بقاء
واستمرار ، وتحمل في صلبها الضمانات الكافية لصيانتها من الانقلاب .
وهي ليست في حاجة الى القوة لضمان عدم وقوع الانقلاب . وانما القوة

أداة تنفيذية لمقاومة المادة بالمادة كما تقتضيه طبيعة الكون والحياة والإنسان
والضمانات الحقيقية من الانقلاب موجودة في أسس النظام وفي صلبه ،
ومركزة في روحه ، وطبقته وتعاليمه . وهي ظاهرة ظهور الشمس من
المائل الآتية :

١ - أن النظام الإسلامي يعمل من داخل النفس وخارجها في الفرد
والجماعة والدولة ، بالتشريع والتوجيه ، بالحرص على سيادة القانون والضبط
معاً في وقت واحد ، سيادة تشمل الفرد والأمة والدولة . وهذا وحده
كاف لصيانته من الانقلاب صيانة أبدية لأن من يتخذ نظامه وسائله ،
فيحيا من أجلها ويستعد للموت في سبيلها ، لا يمكن أن تحدثه نفسه
بالانقلاب على هذه الرسالة . ومن كان منافقاً لهذه الرسالة في الدولة أو
كافراً بها ، لا يمكن أن يثقل عليها ما دامت قد ضمنت فيها سيادة القانون
ليعيش في ظله ، لأن سيادة القانون وحدها متى ضمنت في أي أمة كانت هذه
السيادة خير ضمان من الانقلاب . فكيف بها إذا ضمت إليها سيادة الضبط
أيضاً .

٢ - يجعل هذا النظام طبيعة وظيفة الدولة التي تنفذها أنها خادمة
للشعب ، وليست سيادة عليه ، ويتحتم عليها القيام بما يتطلبه الفرد من
جميع الأشياء المعاشية والعلمية والصحية ، وتأمين ما يهيئ له إشباع نواحيه
العاطفية والفريزية في حدود القيم الأخلاقية ومصلحة الجماعة ، مما يجعل الشعب
يشعر أن بقاء هذا الحكم ألزم له من بقاء نفسه . وهل من الممكن أن
يحاول فرد أو جماعة الثورة ضد نظام يقول فيه رئيس الدولة لهم ما يقول عمر
بن الخطاب « ولكم علي أيها الناس خصال أذكركم لكم فخذوني بها ،
لكم علي إلا اجتبي شيئاً من خراجكم ، ولا ما آفأ الله عليكم إلا من

وجهه . ولكم علي اذا وقع في يدي الا يخرج منه الا في حقه . ولكم علي الا القيككم في الممالك ، ولا اجركم في ثغوركم . واذا غبت في البعث فاننا ابو العيال) نعم الدولة ابو العيال اذا غاب ايهم عنهم . ومثل هذه الدولة التي يضمن نظامها حياة افرادها ، ويوجب عليها القيام بهذه الضمانة لا يمكن ان تجري محاولة انقلابية فيها ، لان طبيعة وظيفتها تجعل هذه المحاولة في حكم المستحيل .

٣ - ان السلطان في هذا النظام للشعب ، وهو الذي ينيب رئيس الدولة عنه ، وهو الذي يبقى رقيباً للدولة في قيامها بواجباتها .

وهو الذي يشترك مع رئيس الدولة والهيئة التنفيذية في الحكم . وبذلك كان هذا النوع من الحكم ضماناً طبيعية من الانقلاب . فكل من تمحدثه نفسه باحداث اي انقلاب في الدولة لا تكون العقبة التي امامه هي رجال الحكم فقط ، بل تكون الامة بأسرها في وجهه ، فلا يقدم علي ذلك ، وان اقدم فقد اقدم علي الانتحار .

٤ - ان نظرة هذا النظام نظرة جماعية ، وروحه روح جماعية ، في عقيدته ، وعباداته ، وكريماته ، وأوامره ، وكل شيء من تعاليمه . ويجعل الاهتمام بالجماعة صنو الايمان . فمن لم يهتم بأمرها فليس منها ايماناً وإسلاماً . قال عليه السلام : (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم) .

ولذلك يعتبر كل مسلم نفسه مسؤولاً عن الجماعة وليس مسؤولاً عن نفسه فقط ، وواجبه الدفاع عنها ولو لم يدافع عنها سواء . قال عليه السلام : (كل مسلم علي ثغره من ثغر الاسلام ، فلا يؤتين من قلبه) . ولذلك يصبح كل فرد في الامة رقيباً وحارساً ولا يمكن لمن يحمل هذه المسؤولية بالرقابة والحراسة ان ينقلب ضد مسؤوليته . وفي هذا ايضاً ضماناً من الانقلاب .

٥ - من مبادئ هذا النظام التكافل الذي يضمن بقاء النظرة الجماعية وتحمل اعباء واجباتها ، فقد جعل هذا النظام مبدأ التكافل عاماً ، جعله تكافلاً بين الفرد ونفسه ، بتحميل الفرد تبعة عمله ومسؤوليته ، مقابل منحه حريته . وتكافلاً بين الفرد وامرته ، في تحميله مسؤوليات عنهما ، وتحملها مسؤوليات عنه . وتكافلاً بينه وبين امته في واجباته الادبية والقانونية ، تجاه الجماعة ، وفي واجباتها الادبية والقانونية تجاهه . وتكافلاً بينه وبين الدولة ، في الاشتراك معها في تحمل مسؤولياتها واشتراكها معه في تحمل المسؤولية عنه . وهذا التكافل يحمل الامة وحدة لا تجدد فكرة الانقلاب فيها فرجة او ثغرة تستطيع الدخول منها اليها .

٦ - ان الشعب مأمور بطاعة الدولة امرأ الهياً له اثره على ضميره خوف عقاب الله وأمرأ تشريعياً له نتائج من العقاب الصارم في الدنيا . اما الامر الالهى فظاهر في الآيات الكثيرة والاحاديث الجملة ، التي نصت على وجوب طاعة ولي الامر ، والتي جعلت جرم جزاء وفقاً لمن يخرج على السلطان العادل .

واما التشريع فان في دستور هذا النظام وقوانينه زجراً شديداً لمن يحاول الخروج على الدولة ، او يحاول الانقلاب عليها ، وقد مبني ذلك فساداً في الارض ، ووضع له عقاباً صارماً ، اذ جعل عقوبته الاعدام والصلب وتقطيع الايدي والارجل من خلاف وجعل الخف العقوبات السجن الشاق . وليس من السهل ان يقدم انسان على عمل انقلابي هذا عقابه . قال تعالى : (انا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض وذلك جزاء الكافرين) .

٧ - أن نظام الحكم في الاسلام هو نظام مركزي ، ونظام وحدة .
فالمركز هو الذي يسيطر على الحكم في جميع اجزاء الدولة . ولذلك
تكون الاقاليم كلها تحت سيطرته ، فلا تمكن من الخروج عن هذا
السلطان ولا تتاح لاي اقليم اي فرصة للاستقلال لتطبيق نظام آخر فيه ،
وانفصاله عن الدولة علاوة على ان كل اقليم يعتبر نفسه مسؤولاً عن الدولة
كأنه المركز لانه بضعة من جسم الدولة . ويعتبر ان الاعتداء على الدولة
اعتداء عليه . والاعتداء على النظام في اي جزء من اجزاء الدولة اعتداء على
نظامه هو . وهذا الاعتبار نفسه يحبط كل محاولة للانقلاب في مذهبها .
ويكون فيه كل الصيانة من الانقلاب .

٨ - لم يذكر لنا الواقع التاريخي محاولة الانقلاب الكلي سوى
محاولة واحدة او محاولتين ولم تنجح واحدة منها فقد حاول العرب اثر وفاة
الرسول عليه السلام ان يمدثوا الانقلاب بالقاء نظام الزكاة ، والانفصال عن
الدولة لا بالحكم فقط ، بل بالدين . وارتدوا عن النظام الاسلامي ورجعوا
الى نظامهم القديم . ولكن نظام الاسلام كان قوياً ، واستطاعت الدولة
التي تقوم على تنفيذه مع قلة عددها ، وصغر الرقعة التي تسيطر عليها سيطرة
تامة بالنسبة لجزيرة العرب استطاعت الدولة بهذا النظام ان تقضي على هذه
المحاولة في الحروب المعروفة بحروب الردة . واعادت الامر الى نصابه ،
والدولة الى وحدتها ، والنظام الى حياته الاولى بتطبيقه تطبيقاً تاماً . مع
انه لم يكن قد مضى على هذا النظام المدة الكافية التي تجعل له العواقب
النامية ، والفرق بين الكامل الذي يحتاج الى وقت طويل في اي نظام .
وقد حاول بابل الخرمي ان يحدث انقلاباً في بعض اجزاء الدولة ،
ولكن محاولته باءت بالفشل وقضت الدولة عليه وعلى اتباعه .

وأما محاولة التنازل والحروب الصليبية والحروب الاستعمارية فهي ليست
 انقلاباً ، وإنما هي غزو مسلح للإسلام والمسلمين .
 وأما ما فعله معاوية من نقل الخلافة إلى ملك ، وأحداث ولاية العهد ،
 فلا يسمى انقلاباً وإنما هو انحراف في بعض أنظمة الحكم التي كانت مطبقة
 في عصر الراشدين . وقد توسل لهذا بدعوى الاجتهاد بما يوافق المصلحة ،
 وبإظهاره الحرص التام على كيان الأمة الإسلامية ، والدولة الإسلامية من
 الشقاق والخلاف .

ولادة العهد

يعتبر نظام ولاية العهد منكرات في النظام الإسلامي ، ومخالفاً له كل
 المخالفة ، وذلك لأن السلطان هو الأمة ، وليس لرئيس الدولة . وإذا كان
 رئيس الدولة انما ينوب عن الأمة في السلطان مع بقائه لها ، فكيف يجوز
 له أن يتجسس لغيره . وما فعله أبو بكر لم يكن ولاية عهد ، بل كان انتخاباً
 من الشعب حسب حالة ذلك العصر في حياة رئيس الدولة .
 ومع ذلك كله فقد احتاط أبو بكر للأمر في خطابه فقال بعد موافقة
 الناس على انتخاب عمر - أنه يعلني نفاذ هذه الطريقة بأن يكون برضى
 الناس (اترضون بن استخلف عليكم ؟) . فإني والله ما ألت جهداً ولا
 وليت ذا قربة) وعلى هذا الأساس جعل عمر بن الخطاب ابنه عبد الله أحد
 الستة الذين جعل لهم حق اختيار الخليفة ، وشرط ألا يكون له من الأمر
 شيء ، بل له الرأي فقط ، حتى لا توجد شبهة ولاية العهد . بخلاف ما فعله
 معاوية من ولاية العهد ، فإنه يخالف نظام الإسلام ، وروح الإسلام ، والذي
 حمل معاوية على ابتداعه هذا المنكر . نظام ولاية العهد :

١ - انه كان يفهم رئاسة الدولة انها ملك ، وليست خلافة . انظر
اليه حين خطب في اهل الكوفة بعد الصلح وهو يقول (يا اهل الكوفة :
اتراني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحق ، وقد علمت انكم تصلون
وتركون وتحجون ولكني قاتلتكم لانامر عليكم ، وعلى رقابكم .
وقد آتاني الله ذلك وانتم كارهون . الا ان كل مال ودم اصيب في هذه
الفتنة فطاول . وكل شرط شرطته فتحت قدمي هاتين)

نعم انظر اليه وهو يقول ذلك تجده يعلن عن نفسه انه يخالف الاسلام
حين يعلن انه قاتل الناس لئلا ياتوا عليهم وعلى رقابهم . وحين يتجاوز ذلك
الى ما هو اشد وانكى ، وهو يقول للناس ، كل شرط شرطه فتحت
قدميه . والله تعالى يقول : (وافرأوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا) . انما
يعلن ايضاً انه لا يتقيد بالاسلام . على ان طريقة انتخاب يزيد تدل على
انه كان يعتمد مخالفة الاسلام في سبيل وراثة الملك ، كما يفهمه . لانه اخذ
رأي جميع الناس فلم يوافق أحد . فاستعمل المال فلم يجبه الا من لا كيان
لهم في المجتمع ، ولا وزن لهم عند المسلمين . فاستعمل السيف . حدث
المؤرخون انه بعد ان عجز ولاته عن اخذ البيعة ليزيد في الحجاز ، ذهب
بنفسه ومعه المال والجند ودعا وجهاء المسلمين ، وقال لهم : قد علمتم سيدي في
فيكم ، وصلي لارحامكم يزيد اخوكم وابن عمكم . وأردت ان تقدموا
يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا انتم قهزولون ، وتولون وتؤمنون ، وتجيئون المال
وتقسمونه . فأجابه عبد الله بن الزبير بخيراً بين ان يصنع كما صنع رسول الله
اذ لم يستخلف أحداً . أو كما صنع ابوبكر او كما صنع عمر . فغضب معاوية
وسأل باقي الناس فأجابوا بما قال ابن الزبير فقال . أعذر من انذر . اني قائم
بقالة . فاقسم بالله ان رد علي أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع اليه كلمة

غيرها ، حتى يسبقها السيف الى رأسه . فلا يبقين رجل الا على نفسه . ثم أمر صاحب حرسه بأن يقم على رأس كل وجيه من رجاء الحجاز ، وكل معارض من المعارضين رجلين ، وأمرها بأن كل رجل يرد عليه كلمة تصديق او تكذيب ، فليضرباه بسيفها .

ثم رقى المنذر فقال (هؤلاء الرعط هم سادة المسلمين وخيارهم . لا يهرم أمر ذنهم ولا يقضى الا على مشورتهم وانهم قد رضوا وباعوا فبايعوا على اسم الله)

هذا هو الاساس الذي أقام عليه معاوية نظام ولاية العهد . وهو اساس ينادي على نفسه بأن الاسلام يرى منه . قال عمر رضى الله عنه من أمر رجلاً لقربة او صداقة بينهما وهو يجد في المسلمين خيراً منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين .

٢ - كان معاوية لا يتقيد بالعادات والتقاليد العربية ، ولا بالنصوص الاسلامية ولا بعمل الخلفاء قبله ، وهذا ما جعله يقدم على احداث ولاية العهد . اما التقاليد العربية فقد كانت تقضي بأن تكون السن والفضائل اساساً لاختيار شيخ القبيلة . ولا تراعى فيها الوراثة . ولكن معاوية لم يبال بذلك ولا بتعاليم الاسلام التي تجعل حق اختيار الخليفة للامة . بل خالفه وخالف ابا بكر وعمر ، بل خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ترك الامر للمسلمين يختارون من هو ا صلاح لولاية أمورهم . ولمل معاوية كان متأثراً بالنظام الذي كان سائداً في تلك الايام عند الدولتين البيزنطية والساسانية اللتين كان الحكم فيها وراثياً .

٣ - ان طريقة اجتهاد معاوية في الامور طريقة تقسوم على اساس النفع المادي ، لا على الاسس الخلقية . وكان ينظر الى العصر الذي يعيش

فيه . ويأخذ من التعاليم الإسلامية ما يوافق العصر . ولذلك اباح لنفسه ان يحدث النظام الوراثي . وكان الاولى به أن يتبع الطريقة الإسلامية في الاجتهاد ، بأن يجعل الأساس هو القيم الخلقية ، لا النفع المادي وأن يأخذ التعاليم الإسلامية لمعالجة مشاكل عصره ، لا أن يأخذ مشاكل عصره لمعالجة بها تعاليم الاسلام ، فيحورها ويبدلها ويخالفها .

وهنا قد يعرض سؤال ، وهو كيف فعل معاوية هذه المخالفة ولم تتم عليه ثورة ؟ . والجواب على ذلك هو .

١ - ان السنوات التي تولى فيها معاوية الحكم جاءت عقب ثورات واضطرابات عنيفة وكانت الامة منهكة تحتاج الى استقرار . وما اتفاق الشباب الثلاثة في ١٧ رمضان على قتل علي ومعاوية وعمرو الا صورة عن احساس الامة بوضع حد لهذه الثورات . ولذلك تمكن معاوية في هذا الظرف من الاتيان بقلته .

٢ - كان لانتقال العاصمة من المدينة الى دمشق اثر في نقل اجواء الدولة من حال بيئة اسلامية عريقة وعربية اصيلة الى حال بيئة متأثرة بالروم والفرس بما غير الاجواء ، وجعل اجواء جديدة ، أثرت على الشعب حتى سكنت على ذات علاوة عما اوتيه معاوية من دهاء وحسكة .

٣ - على ان العراق قد ثار ، والحجاز قد ثار ، ونتج عن ذلك مقتل الحسين رضي الله عنه ونتج عن ذلك ايضاً ثورات الحوارج المتتالية . من جراء نظام ولاية العهد ، وان كانت هذه الثورة لم تؤثر لانها لم تكن في العاصمة ولا قريبة منها .

الهيئة التنفيذية (الوزارة)

أ - للشعب واجبات لا بد من القيام بها ، وحاجات لا بد من قضائها وتبعات لا بد من تحملها ، ومسئوليات لا بد من تقديرها .
وقد أعطى السلطان الشفص التخبه نيابة عنه لتنفيذ هذه السلطة ، وتحمل تبعاتها ، والقيام باعبائها . هذا الشفص هو رئيس الدولة فهو الذي ينوب عن الامة في السلطان ، ويتولى تنفيذ هذا السلطان . فهو رئيس الدولة ، وفي نفس الوقت هو رئيس الحكومة ، بصفته المنتخب لتنفيذ قال عمر بن عبد العزيز (لست بقاض وانما انا متفذ) .

غير انه لما كانت اعمال الدولة كثيرة ، واجبات الشعب متعددة ، ولا يستطيع رئيس الدولة ان يقوم بها وحده ، صارت الحاجة ماسة لوجود افراد آخرين يعاونون رئيس الدولة . ويتحصلون منه مسئولية الحكم والتنفيذ . ويشاركونه في تحمل تبعات الحكم والسلطان ، ويعاونونه في القيام باعبائه . ويتعدد هؤلاء المعاونون والمشاركون حسب زيادة الاعمال وقتها ، وتنوعها واختلافها .

ب - ما دامت الهيئة التنفيذية تعين حسب الحاجة ، لا تقليداً الدول الاخرى او النظم الاخرى ، فيقتصر في تعيينها على من تدعو الحاجة اليه لمعاونة رئيس الدولة في العمل ، وتحمل المسئولية معاً . وعلى ذلك فالقسم التنفيذي في الدولة هو هيئة معاونة لرئيس الدولة ويحدد افرادها باقل عدد ممكن وليس للهيئة التنفيذية حسب النظام الاسلامي صفة الوزارة كما هي في النظام الديمقراطي ، وان شابهتها في صلاحيات الحكم . وصفتها اقرب ما تكون للهيئة التنفيذية الموجودة في روسيا حالياً . ولذلك لا يتحتم على

رئيس الدولة ان يازم كل عضو من اعضاء الهيئة بالاشراف على مصلحة معينة يرأسها، بل الهيئة التنفيذية بجمعها لها صلاحية الحكم والاشراف على جميع المصالح والدوائر ويجوز لرئيس الدولة بعد موافقة مجلس الشورى ، ان يخصص بعض اعضاء الهيئة ببعض المصالح ، كما يجوز ان يخصص كل مصلحة من مصالح الدولة بعضو من اعضاء الهيئة التنفيذية . وعينذ يكون العضو بمثابة وزير لهذه المصلحة . ويتعدد بحسب الحاجة . ويجوز ان يترك ذلك من غير تخصيص . الا انه اذا رتب مجلس الشورى باسم الامة حالة من التخصيص او عدمه ، فعينذ على رئيس الدولة ان يسيروفي هذا الترتيب من تخصيص او عدم تخصيص . وعلى أي حال فان الهيئة التنفيذية تتمتع بصلاحيات الحكم ، وتشترك مع رئيس الدولة في مسؤوليات الحكم . ووضع سياسته العليا الداخلية والخارجية . غير انهم مسئولون امام رئيس الدولة افراداً وجملة ، مسئولية قانونية وأدبية ، على ان يكون مرجعهم جميعاً الامة المتمثلة في مجلس الشورى .

وقد كان عليه السلام يستعين في تنفيذ الاحكام برجال يعاونونه في التنفيذ . وهم ابو بكر وعمر وعثمان . وكان ابو بكر يستعين بأبي عبيدة وبمسور بن الخطاب . وعمر كان يستعين بهذان وعلي . فكانوا بقيام الهيئة التنفيذية . وقد استعملت طريقة تخصيص اعضاء الهيئة التنفيذية بمصلحة من المصالح كما استعملت طريقة عدم التخصيص . فأبو بكر حين ولي الخلافة قال له أبو عبيدة : - انا اكفيك المال . وقال له عمر : - انا اكفيك القضاء . فولاهما . وبذلك خصص كل واحد من الهيئة التنفيذية التي تعاونوه في الحكم بمصلحة من مصالح الدولة . وعمر حين ولي الخلافة كان يعاونوه في الحكم علي وعثمان . ولكنه لم يخصص أحدهما في مصلحة معينة

من مصالح الدولة ، بل كالأهيئة تنفيذية تعاونه في جميع شؤون الدولة .
ج - كان لرئيس الدولة كاتب سر خاص به كما كان له ترجمان لترجمة
له ما يحتاجه (والآن دائرة الترجمة والسكرتارية العامة للهيئة التنفيذية) .
فقد كان عليه السلام متخذاً حذيفة ابن اليمان كاتب سره ، وزيد بن
نابت ترجمانه بالفارسية والقبطية والجيشية واليهودية .

د - يعين لكل مصلحة من مصالح الدولة مدير يتولى ادارتها
ويشرف على جميع شؤونها . وهؤلاء المديرون يكونون تابعين للهيئة التنفيذية
بجملتها . وهم المسؤولون مباشرة عن الإدارة . فكل واحد منهم مسؤول
عن الإدارة التي يتولاها مسؤولية مباشرة . وهو الذي يتمتع بصلاحيات
رئاسة الدائرة وتوجيهها . وفي حالة تخصيص احد اعضاء الهيئة بمصلحة من
المصالح او تخصيص كل عضو في مصلحة ، يكون كل مدير تابعاً لعضو الهيئة
المختص بالمصلحة ومسؤولاً أمامه .

وعلى ذلك فإن إدارة المصالح متصلة بالناحية الادارية . وقد كان
الدولة في زمن الرسول عليه السلام عدة مديرين . لكل مصلحة مدير .
وكان يسمى كاتباً . فقد كان معيقيب ابن ابي فاطمة كاتباً للأغنام ،
والزبير بن العوام كاتباً لأموال الصدقات ، والمغيرة بن شعبه كاتباً للمدانيات
والمعاملات وشرحبيل بن حسنة كاتباً للتوقيعات الى المالك ، وعبد الله ابن
الارقم كاتباً بين الناس في قبائلهم ومياهم .

المصالح العامة

كانت مصالح المسلمين تقضى من قبل الدولة ، وكانت تعين لكل
مصلحة كاتباً (مديراً) . وكانت تعدد هذه المصالح بحسب الحاجة .

وتزداد كلها تحت الدولة وازدادت مصالحها . ومن أهم المصالح التي كانت في الدولة الإسلامية ، والتي كانت لها دائرة خاصة ، أو ديوان خاص ، المصالح الآتية .

أ - الإحصاء . لا بد أن يكون عدد افراد الدولة اي سكانها معروفاً حتى يتأتى القيام بواجباتهم وتضاء حاجاتهم . ولا بد ان يعرف عدد من يولد في كل يوم ، ومن يموت وان يعرف من يدخل اراضي الدولة من خارجها . واول من عمل الإحصاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قال : (اكتبوا من تلفظ بالاسلام) وكتب عمر الى الناس على قبائلهم فاحصائهم حتى يفرض الفروض ويعطي العطايا . وجعل معاوية على كل قبيلة من قبائل مصر رجلاً يسجل المواليد ، ومن نزل بالبلاد من خارجها . وكان هذا الرجل الذي يوكل اليه امر المواليد يصبح كل يوم ، فيدور على المجالس فيقول : هل ولد الليلة فيكم مولود ؟ وهل نزل بكم نازل ؟ فيقال ولد فلان غلام ، وفلان جارية ، فيكتب اسماءهم . ويقال نزل بهم رجل من اهل كذا بعياله ، فيسببه وبياله . فاذا فرغ من القبيل اتى الديوان حتى يثبت ذلك . وهذه الطريقة اجتهدية ، وتطور العصر يقضي باتباع الطريقة الحديثة في تسجيل المواليد والوفيات وغيرها .

ب - البريد : وقد كان الدولة الإسلامية بريد ، وقد ابتدأ البريد من ايام ابي بكر ، ثم انتظم في ايام عمر ، واستمر على ذلك حتى ايام معاوية فانشأ له نظاماً خاصاً يتفق مع تطور العصر وحاجة الدولة . فقد احضر رجالا من دهاقين الفرس وعمال الروم ، فعرفهم ما يريد فوضعوا له البريد .

ج - المساحة : ومن الاشياء اللازمة مساحة اراضي الدولة لمعرفة ما تنوزعها ، واخذ الضرائب عنها . وعمر بن الخطاب اول من نظم امر المساحة

وكان يبعث عمالاً لمساحة الارض . فقد ارسل للعراق واليمن مختصين بمساحة الارض ، لوضع الخراج عليها .

د - التموين : ومن الاشياء الضرورية للشعب الاشراف على التموين بجميع انواعه ، اشرافاً يضمن سهولة شراء المؤن وحوزتها وتيسيرها لجميع الناس . واول من نظم ادارة التموين في الاسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وذلك انه حصلت في السنة السابعة عشرة للهجرة مجاعة استمرت سنتين ، وقيل ثلاث سنوات . وقد دبر عمر امور المسلمين فيها تدبيراً ناجحاً ، فكتب الى امراء مصر والشام والعراق ، ان يوافوه بالخير ، فأتته القوافل تحمل طعاماً كثيراً ، ومؤناً وغير ذلك ، فوسع على الناس ، وانتظم امر التموين . وكما يضمن الاشراف سهولة الشراء يضمن عدم الاحتكار ، وتنظيم التوزيع .

هـ - صك النقود : ومن الاشياء اللازمة لاستقلال الدولة صك النقود الخاصة بالدولة حتى يكون الاستقلال الاقتصادي شاملاً لجميع نواحيه المالية وقد كان الناس في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، يتعاملون بالنقدين الروماني والفارسي ، فيستعملون الدينارين الرومانية والدراهم السكسوية . ولم يكن للمسلمين نقد خاص ، واستمر الحال كذلك طول مدة الرسول عليه السلام ، وايام ابي بكر . الا ان عمر في خلافته امر ان يضرب نقد خاص بالدولة الاسلامية . ثم استكمل النقد شكله الاسلامي المميز في ايام عبد الملك بن مروان . ومنذ ذلك الحين صار للدولة اسلامية نقد خاص بها ، يتعامل به في جميع معاملاتها .

و - البحرية : ولما كانت بلاد العرب بلاداً تقع على شواطئ عدة بحار ، كان لا بد لها من اسطول بحري للتجارة والنقل والدفاع . وأول من

انشأ دائرة البحرية معاوية بن ابي سفيان ، فقد انشأ اسطولاً بحرياً حين دعت الحاجة الى الغزو في البحر . واتخذ مدينتي صور وطرابلس الشام ، امكنة لصناعة السفن . وقد مهر العرب في ذلك مهارة فائقة . ولما فتح قهرص ورودرس كان اسطوله مؤلفاً من الف وسبعمائة سفينة .

ز - دائرة الخارجية : وكان لها كاتب يتول كتابة الكتب . ولها رسل يذهبون بهذه الكتب الى البلاد الاخرى . وأول من فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ح - دائرة الشرطة : وأول من أحدث فكرتها عمر بن الخطاب في نظام المسس ونظمتها علي بن ابي طالب تنظيلاً مشيداً ثم استكملت نظامها في أيام عبد الملك بن مروان وكان صاحب الشرطة متصلاً رأساً في المركز بالهيئة التنفيذية ، وفي الولايات بالوالي .

ط - دائرة الدعاية : وأول من أحدثها معاوية بن ابي سفيان . وكانت قبله مع دائرة الخارجية للدعوة الى الاسلام . فحولها للدعاية الى الدولة داخلياً وخارجياً . وجعلها منفصلة عن دائرة الخارجية .

ي - دائرة الداخلية : وكانت تشرف على الولاة . وقد وضع فيها عمر ابن الخطاب محمد بن مسلمة ، ليشرّف على اعمال الولاة ، وعلى سلوك الشعب بالنسبة لهم . وكانت تابعة لرئيس الدولة مباشرة لانها من الحكم وليست من الادارة ولذلك يجب ان تكون ضمن تنظيم الهيئة التنفيذية ودائرة من دوائر الحكم فيها .

ك - دائرة الضرائب : وأول من أحدثها عمر بن الخطاب وكانت تتولى جمع الخراج والعشور وقد تمهدها علي بن ابي طالب في أيام خلافته ومنع ان تحصل بالضرب او الشدة ، كما منع جمعها من اي انسان الا بعد ان

يؤمن له رزقه وكسوته صيفاً وشتاءً ودابة يركبها . وكان الأشتر النخعي يتولى له الخراج .

وهناك دوائر أخرى كانت في الدولة . وهي إدارة الاستخبارات ، وإدارة السجون ، وإدارة الزراعة ، وإدارة التشييف ، وكانت تشرف على المساجد حين كانت المدارس فيها ، وظلت تشرف عليها بعد ذلك بصفتها امكنة لتشييف الشعب بحملته ، مع كونها امكنة عبادات . وإدارة الاجانب وكانت دائرة هامة وقد وضع لها الفقهاء باباً خاصاً هو باب المستأمن . كما كانت دائرة المكوس على حدود الدولة . وكانت تتولى كذلك عمل مكاتب الجوازات على الحدود . كما كانت دائرة المهاجرة والسفر التي تأذن للمسلمين بمغادرة دار الاسلام ، وتسمح لغير المواطنين بدخول البلاد . وهناك دوائر أخرى . وهذه الدوائر كانت لإدارة مصالح الامة وموظفوها تابعون لرؤساء هذه الدوائر . الا انه لما كان نظام الحكم الاسلامي يجعل الإدارة غير الحكم لم يشغل الهيئة التنفيذية بدوائر الحكومة وبالموظفين لانهم يشكلون جزءاً صغيراً من عمل الدولة ، بل جعل الدوائر تعمل وحدها وجعلها جميعها في جملتها تابعة للهيئة التنفيذية تتولاها كمناحية من نواحي الحكم وتشرف عليها اشرافاً ادارياً . وفي هذا العصر يمكن احداث دوائر حيث الحاجة ، كما كانت تحدث دوائر جديدة في كل عصر .

الإدارة

كانت الإدارة الاسلامية لدوائر الحكومة ولمصالح الناس سائرة حسب الحاجة ، ومتغيرة حسب اتساع رقعة الدولة ، وتعدد حاجاتها ، في

بيئاتها المختلفة .

ولذلك كانت قائمة على النظام اللامركزي . فكانت الدولة توسع سلطة الولاية وصلاحياتهم وكل الموظفين المسؤولين في الدولة ، حتى يستأنطوا ما يازم قضاء مصالح الناس من دراساتهم عن كتب ويسرعوا في إنجاز الأعمال وفرض المشكلات . اننا نضع مصالح الناس بالتطويل ، ولأن العرب الفوا التقاضي على عجل ، وما عرفوا التطويل بالخصوصيات والمراجعات . فالبساطة في الإدارة ، والاسراع في إنجاز الأعمال كانتا ظاهرين كل الظهور في جميع الدول الإسلامية على اختلافها . وتطور أمورها فقد عهد الوليد ابن عبد الملك لعمر بن عبد العزيز بأمانة الحجاز (مكة والمدينة والطائف) قبل ان يتقلد الخلافة ، فأبطأ عن الخروج فقال الوليد لحاجبه ما بال عمر لا يخرج الى عمله ؟ قال . زعم ان له اليك ثلاث حوائج قال . فمجله علي . فبما . به . وسأله . فقال له عمر . انك استعملت من كان قبلي ، فأنا احب ان لا تأخذني بعمل اهل العدوان والظلم والجور . فقال له الوليد . عمل بالحق وان لم ترفع اليها درهماً .

وهكذا اطلق يده في الولاية من ناحية ادارية . وكان عمر نفسه حين ولي الخلافة يوسع على عماله صلاحياتهم الادارية ، ويأمرهم حين يسألون عن النواحي الادارية التافهة . ويأمرهم ان لا يشاوروه الا في اهم المهام ، مما يشكل عليهم أمره فقد كتب الى عامله على اليمن ، (اما بعد فأني اكتب اليك أمرك ان ترد علي المسلمين مظالمهم ، فتراجعني ، ولا تعرف مسافة ما بيني وبينك ، ولا تعرف احداث الموت حتى لو كتبت اليك ان اردد علي مسلم مظلمة شاة ، لكتبت - ارددا عفرا - او سوداء فانظر ان ترد علي المسلمين مظالمهم ولا تراجعني . وهكذا كان يسير الخلفاء في الشؤون

الادارية ، واضعين نصب اعينهم المصلحة العامة ، ويهتمون بمصالح الشعب
 معها صغرت ، ويحاسبون الولاة على التفريط حتى لو شكوا اصغر الرعية على
 الوالي سمعت شكواه ، وقدم الشاكي والمشكو منه الى المحاكمة ، واذا
 تكررت الشكوى على الوالي ، أو كان هناك ضرر وتدمر منه عزله وولى
 غيره . ومع ان الدولة كانت تعتمد على الاستخبارات ، وتتجري احوال
 الولاة والناس ، وتقف على اخبارهم ، الا أن نظامها الاداري كان يمنع
 الوشايات الكاذبة وينع من التجسس على احوال الناس الخاصة في منازلهم ،
 وكانت المنزل حرمة ، فلا يدخل عليه احد من رجال الدولة ، الا بأذن
 صاحبه . حتى أن عمر بن الخطاب عرف ان شابا يشربون ، فقتل عليهم ،
 فاما كان منهم الا ان عاجوه بأنه دخل منزلهم دون اذنهم ، فاعترف بخطئه ،
 وخرج دون يسألهم . وقال عمر بن عبد العزيز في احدى خطبه : (ايها
 الناس من صحبتنا فليصحبنا بنحس ، والا فلا يقربنا . يرفع الينا حاجة من
 لا يستطيع رفعها ويعيننا على الخير جهده ، ويدانا من الخير على ما لا نهتدي
 اليه ، ولا يقتاب عندنا الرعية ، ولا يعترضن فيما لا يعنيه ، وكان يتولى الادارة
 من فيه الكفالة والمقدرة عليها بغض النظر من طائفته ، وجنسه ، فقد ولى
 عمر بن الخطاب النصارى والمجوس ادارة الدواوين ، لعلهم بها . وولى
 معاوية النصارى في مصالح الدولة ، فقد عهد الى سرحون ابن منصور بادارة
 الاموال . كما انه لم يكن هنالك ما يمنع من استخدام النساء في مصالح
 الحكومة ، مع المحافظة على الاخلاق ، بضمان عدم الخلوة وعدم التبرج ،
 وجعل الاختلاط جماعياً عند الحاجة فقد استخدم النبي صلى الله عليه وسلم
 النساء في حروبه وغزواته ، وكن يخدمن الجرحى ، ويأخذن من الطعام ،
 ويتولين الرجال ما يصاحن له كالطعام والاسقاء وخياطة قرب الماء . ومن

اشهر النساء اللواتي ولاهن الرسول عليه السلام اهل مداواة الجرحى رفيده
الاسلمية ، واختها كعبة بنت سعيد الاسلمية .

ولم يكن المقصود بالادارة في الدولة الاسلامية وضع خطة قانونية
تلتزمها في كل الظروف . بل كانت الادارة تختلف باختلاف الازمان
والولايات والاحوال ، فلكل عصر طريقة في الادارة ، ولكل قطر احواله
الخاصة . قيل ان عمال عمر استقبلوه مرة بأبهة . فنزل واخذ بالحجارة
ورماهم بها . وقال (ما اسرع ما رجعت عن رأيكم . ايائي تستقبلون في
هذا الزم ؟) . ومنع استقبالات الحكام والولاة . ولكنه حين ذهب الى
الشام ، رأى معاوية موكباً فقال له - اكسروية في ظل الاسلام يا معاوية
فاعذر له قائلاً - انا في بلاد لا فتنة فيها من جواسيس العدو ، فلا بد لهم
ما يرهبهم من السلطان فان أمرتني بذلك اقت عليه ، وان نهيتني عنه
انتهيت . فلم يأمره ولم ينهه .

دواوين الحكومة

لا بد للادارات في الدولة من دواوين خاصة ، تقضي فيها مصالح
الناس . وكان الجامع في الاسلام هو المكان الذي اعد لدواوين الحكومة ،
فقد كان هو المجمع ، والمجلس ، والمحكمة ، وديوان المال ، وكل ما له
علاقة بالسلطان والسكان ما عدا الوالي فقد كان يدير ولايته في المعسكر ،
ويجعل المعسكر بعيداً عن المسجد ليكون بعيداً عن دور الحكومة ولما
كثرت الفترحات أمر عمر ببناء بيوت لمكاتب الادارة في مكان واحد حتي
لا تتفرق دواوين الدولة . وأبقى الوالي في مكانه في معسكر الجيش ،
ودون الدواوين على مثال دواوين الفرس والروم . دونها له عقيل بن ابي

طالب ، وعكرمة بن نوفل ، وجبير ابن مطعم واتخذ سجلات لأعمال الحكومة ، وأصابه لشونها . ونظما تنظيماً تاماً . ثم تتابع تحسين أساليب الإدارة . وأخذ يسير في مدارج الرقي ، وقد ترجمت في أيام عبد الملك النظم الإدارية للعربية ، واتخذ في كل إدارة غرفة لاستراحة المواجهين وتنوعت صلاحيات الوالي حتى صار هو الذي يتولى أمر الشرطة في ولايته ويسير مدير الشرطة في أمره .

الولاية

١ - تشكيل الولايات :

تقتضي الإدارة تقسيم أراضي الدولة إلى وحدات صغيرة ، من حيث مساحة الأرض ، وما فيها من سكان ، وما تحتاجه من أعمال . وتسمى هذه الوحدات (ولايات) وتقسم كل واحدة من هذه الولايات إلى وحدات تسمى عمالات (محافظات أو مديريات) ويسمى كل من يشرف على ولاية والياً ومن يشرف على عمالة محافظاً أو مديراً .

وهذا التقسيم الإداري تليه مصلحة الدولة والامة . واول من قام بهذا التقسيم ابو بكر . فقد قسم البلاد الى ثلاث ولايات . فجعل الحجاز ولاية - واليمن ولاية - والبحرين وما اليها ولاية . وقسم كل ولاية الى عمالات . فجعل الحجاز ثلاث عمالات ، هي مكة والمدينة والطائف . وجعل اليمن ثلثي عمالات هي صنعاء ، وحضرموت ، وخولان ، وزيد ، ورمع ، وأبجد ، ونجران ، وجرش .

ب - تعيين الولاية :

يجري تعيين الولاية مباشرة من قبل الدولة . فيعينهم رئيس الدولة بموافقة

مجلس الشورى . وقد كان عمر بن الخطاب يسير على هذه الطريقة فلا يختار والياً الا برأى مجلسه .

ج - الوالي حاكم ، وهو ينوب عن رئيس الدولة في تحمل المسؤولية في الولاية ويعاونه في العمل ، ولذلك لا بد ان تتوفر فيه صفات الحاكم ، لانه بمقام وزير خاص للمنطقة التي يتولى عليها . وقد كان عليه السلام يتخير ولاته وعماله من اهل الصلاح للحكم ، واصحاب الدين وأولي العلم . ويختارهم على الاغلب من المنظر اليهم في العرب ، ليؤقروا في الصدور ، ويكون لهم سلطان على المؤمنين وعلى غيرهم ، ويختارهم ممن يحسنون العمل فيما يولون ، ويشربون قلوب الرعية الايمان ، ومهابة الدولة .

د - صلاحيات الوالي ووظيفته :

يعتبر الوالي هو الحاكم الشرعي لولاياته . وله الولاية الخاصة عليها . ويعطى صلاحيات الحكم ، وصلاحيات الادارة فيها ، وفق دستور الدولة وقوانينها وانظمتها ، والانظمة الخاصة التي قد اتسمتها الدولة لهذه الولاية . وتعطى له حرية الاجتهاد في الادارة فيما يعرض له من مسائل ادارية ، لا يجدها مرجعاً في الدستور او القانون او الانظمة .

فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ والياً على اليمن . وقال له : هم تحكيم ؟ قال بكتاب الله . قال فان لم تجد ؟ قال بسنة رسول الله . قال : فان لم تجد ؟ قال اجتهد رأيي . فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما ينجبه الله ورسوله .

والوالي صلاحية مناقشة الحكومة فيما ترسل له من اوامر وانظمة ، لانه ادري بشئون ولايته ، ولان الادارة لا مركزية . فقد اوعز زياد الى والي خراسان ان يعطفي لمعاوية الصفراء والبيضاء . فلا يقم في الناس

ذهباً ولا فضة ، عملاً بكتاب ورد عليه من الخليفة . فكتب والي خراسان الى زياد - بلغني ما ذكرت من كتاب امير المؤمنين . واني وجدت كتاب الله تعالى قبل كتاب امير المؤمنين . وانه والله لو ان السماء والارض كانتا رتقا على عبد ، ثم اتقى الله جعل له مخرجاً والسلام .

٥ - مجلس الولاية :

كان في كل ولاية مجلس من اهل الرأي . وكان على الوالي ان يأخذ برأي هذا المجلس ، وان تكون لهذا المجلس صلاحية مشاركة الرأي في شئون الحكم والادارة .

كان عمر بن عبد العزيز والياً على المدينة ، وكان لا يقطع امراً بدون استشارة . فكان اذا جلس مجلس الامارة ، امر فالتقي لرجلين من اهل الرأي وسادة قبائله . وقال لهما انه مجلس شريرة وفتنة . ولا يكن لكما عمل الا النظر الي (اي مراقبتي) فاذا رأيتهما مني شيئاً لا يوافق الحق ، فتعرفاني وذكراني بالله عز وجل . وكان شرحبيل بن حسنة حين ولي الشام يرجع الى ابي عبيدة بن الجراح ، ومعاذ بن جبل ، وخالد بن سعيد ، وهم مجلس ولايته .

و - علاقة الوالي بالدولة :

الوالي موظف من موظفي الدولة ، ولكنه حاكم وله صلاحية الوزير في ولايته من الناحية الادارية . وكانت تختلف علاقته بالدولة عن علاقة باقي الموظفين . لان جميع دوائر الحكومة ما عدا القضاء والمالية والجيش تخضع لحكمه وادارته محلياً . وتكون كل ادارة تابعة للمركز العام من حيث التمييز والراتب بما في ذلك النقل والاشراف على العمل وتابعة للوالي من حيث الادارة وتسيير الامور محلياً ، وعلاقة الوالي بالدولة علاقة موظف مقيد

بأوامرها معرض لعقابها كل حين ،

وكانت الدولة تنشد في اختيار الولاة ، لما لهم من الصلاحيات . وكان يكشف عن حاله دائماً ، ويراقب مراقبة دقيقة . فالرسول عليه السلام كان يكشف دائماً عن حال عماله . ويسمع ما ينقل اليه من اخبارهم . وكان عمر بن الخطاب يقضي شطراً عظيماً من وقته في سياسة العمال . وكشف احوالهم وانتقا ، اصلاحهم ، وتنظيمهم في الادارة والسياسة على اسلوب محكم . وقد عين محمد بن مسلمة للكشف عن احوال الولاة ، والتفتيش عليهم . وكان يذهب هو بنفسه في بعض الاحيان للتفتيش على الولايات والولاة . وكانت له عيون تكشف له عن اخبار الوعية والولاة .

وكان يعقد كل سنة مؤتمراً للولاة في موسم الحج ليتذاكر معهم في شئون الولايات ، وليعرف عن احوالهم .

ز - علاقة الوالي بالشعب :

الوالي نائب عن الحكومة في ادارة ولايته . ولذلك كانت العلاقة بينه وبين الاهالي قائمة على قاعدة العلاقة العامة الاسلام بين الحاكم والمحكوم . وهي ان على الشعب السمع والطاعة ، وعلى الوالي العدل وحسن الادارة . وعلى الوالي ان يعمل برأي الشعب من اهل ولايته ، كما يعمل برأي مجلس الولاية . وان يتعرف احوال الناس ، ويحيط بأخبارهم احاطة دقيقة . وعلى الشعب ان ينصح الوالي ، وان يبين له خطأه بالاسلوب الحكيم ، وللشعب صلاحية مقاضاة الوالي ، اما لدى القضاء . واما بالشكوى عليه للمسنول عنه في مركز الدولة . ويأثم الشعب ان سكت على خطأ الوالي او ظلمه . ولكن كل ذلك مع حفظ هيبة الحكم . وعلى الوالي مع مراعاته لجميع مصالح الشعب ان يحفظ هيبة الدولة . فقد كتب والي ارمينية المنصور ،

ينبغيه ان الجندي قد شغبوا عليه ، ونهبوا ما في بيت المال . فوقع في كتابه :
(اعتزل عملنا مذموماً مدحوراً ، فلو عقلت لم يشغبوا ، ولو قويت لم ينهبوا)
ج - مدة الولاية :

لم يحدد الاسلام مدة ولاية الوالي ، ولا يوجد نص او عمل يحدد مدة
معينة لولايته ، وانما تحدد ولايته بنوع عمله ، فان احسن عمله ورضي عنه
الشعب والدولة ، بقي والياً ، والا عزل ، او نقل . الا ان الذي جرى عليه
عمل الدولة الاسلامية ، انهم كانوا يتركون الوالي يكث في ولايته مدة
معقولة لا تقل عن ثلاث سنين . الا ان هذه المدة ينبغي الا تريد عن المعقول
حتى لا يطمع بالاستقلال في الولاية ، وحتى لا تتحرك فيه احساس السيادة
وبعد هذه المدة ينقل الى ولاية اخرى او عمل آخر .

الجيش

تعتمد الدولة في قيامها وتثبيت قواعدها على النظام الذي تحمل مبداه ،
وتجمله رسالتها ، ورسالة الشعب ، ولكنها مع ذلك تعتمد على الجيش
اعتماداً مادياً ، حتى تحمي البلاد من القلاقل الداخلية ، والاعتداء الخارجي
لان القوة لا تدفع الا بالقوة ، والنظام لا يسير الا اذا كان معه مسانطة
اركانه في المجتمع البشري . والاسلام من اول يوم اسس فيه دولته ،
اسس معها الجيش . وكانت الدعوة الاسلامية تسير ومعها قوتها المادية .
وقد كان المسلمون كلهم جنداً . فكل مسلم جندي مهياً للقتال في كل
وقت لانه يعتقد الاسلام ، ويستعد للقتال في سبيله وسبيل دولته ، لان
قتال الاعداء جهاد ، وهو عبادة من العبادات ، وفرض من فروض الاسلام
وكان الرسول ينظم الجيش في فرق ، ويولي على كل فرقة قائداً ، ويعقد له

لواءه . واول لواء عقد في الاسلام لواء عبد الله بن جعش . وعقد لسعد بن مالك الازدي راية سوداء وفيها هلال ابيض . وكان لواء النبي ابيض ، او اصفر ، او اخضر . وكانت له راية تدعى المقاب ، مصنوعة من الصوف الاسود مكتوب عليها (لا اله الا الله محمد رسول الله) . ويدل التاريخ ان راية الجيش كله هي راية الدولة . ولكل لواء من الوية الجيش راية خاصة .

قواد الجيش

لا بد ان يكون للجيش قائد عام ، يعينه رئيس الدولة نائباً عنه ، لانه القائد العام لجميع الجيش والقوى المسلحة هو الرئيس . وكذلك لا بد ان يكون لكل فرقة قائد ولكل لواء قائد ولكل كتبية قائد وكلهم يعينهم رئيس الدولة اما باقي القواد والضباط فيعينهم القائد العام للجيش . فقد كان لسرايا التي يبعثها عليه الصلاة والسلام قواد ، لانه كان يولي على كل سرية قائداً ، ويحتاط في تعيين من يخلفه ان قتل . ففي غزوة مؤتة اسند قيادة الجيش الى زيد بن حارثة وسلمه الراية ، وقال : - ان قتل زيد فليأخذ الراية جعفر بن ابي طالب . وان قتل جعفر فليأخذ الراية عبد الله بن رواحة . ولما تولى ابو بكر الخلافة صار يولي قواد الجيش . فقد دعاه عمرو بن العاص وسلم اليه الراية ، وقال له : قد وليتك هذا الجيش فانصرف الى فلسطين . وامره ان يكون تابعاً لقيادة ابي عبيدة ، وقال له : كاتب ابا عبيدة وانجده اذا ارادك ، ولا تقطع امرأ الا بمشورته . ولما تولى عمر الخلافة صار يولي قواد الجيش . فقد ولي سعد بن ابي وقاص قيادة الجيش ، وكتب له ان شااور طلحة الاسدي ، وحمرو بن معدى كرب في

امر حريك ، ولا تولها من الامر شيئاً . فان كل صانع هو اعلم بصنفته .
وقد ولي ابا عبيد بن مسعود قيادة الجيش . وبعث معه سليط بن قيس ،
وقال له : لولا عجلة فيك لوائيك . ولكن الحرب زبون لا يصلح لها الا
الرجل المكث الرزين الذي لا يعجل في امره .

تنظيم الجيش

التجنيد للجيش من صاب النظام الاسلامي ، لانه - كما قدمنا -
جهاد وهو عبادة من العبادات ، وفوض على جميع المسلمين . ولذلك كان
المسلمون يدرسون جميعهم على الجندية ، ويكونون حاضرين للقتال في كل
وقت تدعوهم الدولة له . وكانت للجيش عطايا يأخذها من الغنائم حصه له ،
ولم يكن الجيش مخصصاً بفئة خاصة . ولما تولى عمر بن الخطاب الخلافة ،
وصار لا بد من وجود جيش دائم تحت السلاح ، أسس هذا الجيش الدائم
وخصص لهم رواتب وصار عند المسلمين جيش دائم تحت السلاح وجيش
احتياطي ، يستدعى عند الحاجة وهو بقية الناس من المسلمين لان التجنيد
والتدريب على الأعمال العسكرية كان عاماً ، وظل عاماً . الا انه في أيام
الوليد بن عبد الملك وضعت اصول خاصة للتجنيد . فقد جعل جبرياً على كل
محتلم نبت شعره . ولا يؤخذ للجندي اى شخص الا بعد الفحص الطبي .
فكان الشباب يجردون من ثيابهم للاطلاع على عيوب اجسامهم فينبذ
السقيم ويؤخذ السليم .

وقد جعل الجيش كله جيشاً واحداً ، يوضع في معسكرات خاصة .
وقد قسم عمر بن الخطاب معسكرات الجيش على الولايات . فصير فلسطين
جنداً (فيلقاً) ، والجزيرة جنداً ، والموصل جنداً . وكان يجمل في مركز

الدولة في المدينة جنداً ، ويحمل لديه جيشاً واحداً كبيراً ، يكون على استعداد للقتال عند أول إشارة . وكان يعنى بالاستخبارات للجيش فكانه يوصي قواد الجيش حين يوليهم بالفتاية باستخبارات العدو ، واخبار جيشهم فيقول : (فاذا عاينت العدو فاضم اليك اقاصيدك وظلائمك وسراياك واجمع اليك مكيدتك وقوتك) الى ان يقول : (وتعرف الارض كلها كمرقة اهلها) .

الغاية بالجمع

لا بد ان يشعر الجندي والضابط والقائد بتوفير الراحة النفسية والمعنوية له ، والاطمئنان على اهله من بعده . وقد كانت هذه الناحية معنية بها في الدولة . فقد كان ابو بكر يعنى بتثقيف الجيش وتسلية ، فقد جعل مع الجيش قصاصاً يقصون عليهم اخبار الوقائع والفروسية ، وقصصاً واحاديث عن الامم الماضية ، واساطير وحكايات حتى يثقفهم بنسابهم قصصي ويسليهم في اوقات فراغهم ، ويشير فيهم الحماسة ، ويبعث فيهم البطولة . وكان عمر بن الخطاب يخطب ، فيقول : (وان ضمت في البعوث فاننا ابو العيال) . ويتقيد بقوله هذا . فكان يطوف على عائلات الجند ، الذين في صاحة الحرب ، فيسلمهم على ابوابهم ويقول : ألكن حاجة ؟ وأيتكن تريد ان تشتري شيئاً ؟ فيوسلن معه بخوانجهم . ومن ليس عندها شيء اشترى لها من عنده . واذا قدم الرسول من عند الجيش ، ومعه البريد من الجند الى اهلهم تبعه بنفسه في منازلهم يكتب ازواجهن ، ويقول : (ازواجكن في سبيل الله ، وانن في بلاد رسول الله ، اذا كان عندكن من يقرأ ، والا فتأقرين من الابواب حتى اقرأ لكن . ثم يقول : الرسول

يُخرج يوم كذا وكذا فاكْتَبَن ، حق نَبِعث بَكْتَبِكُن . ثم يدور عليهن بالورق والأقلام والحب ، ويقول : هذه دواة وقرطاس فأذنين من الأبواب حتى أكتب لكن . ثم يعود فأخذ كَتَبَتهن ، ويبحث بها الى أزواجهن . وهكذا كان الجندي يكون في الجيش وهو مطشَّن على عياله وأهله .

مصانع الأسلحة

لا بد لكل دولة من انشاء مصانع للأسلحة في بلادها . وان جاز لها ان تستورد الأسلحة من الخارج عند تأسيسها ، فلا يجوز لها ان يستمر هذا الاستيراد ، بل لا بد من انشاء مصانع السلاح . والمسافون عند تأسيس دولتهم لم يكن لهم سلاح جاهز . ولم يكن لديهم من انواع السلاح سوى القوس والنبل والخربة والسيف والدرع والمفر وما شاكلها . ولكن بعد ان تكون لديهم الجيش صاروا يتخذون انواع الأسلحة التي كانت عند الامم . وأنشأوا مصانع للأسلحة في بلادهم . فالرسول عليه السلام كان اذا اراد غزوة جهز الجيش بما يكفيه من انواع السلاح . واذا لم يجد عنده ما يكفيه استعار السلاح استعارة ، ثم رده بعد المعركة . فقد استعار يوم هوازن مئة درع بما يكفيها من السلاح ، من صفوان بن امية ليلقي بها العدو ، على ان تكون عارية مضونة ، حتى يؤديها اليه . ولكنه عليه السلام لما رأى اتساع الفتوح يقضي بأن ينشيء مصانع اسلحة ، أمر اصحابه بأن يتعلموا صنعة الدبابات والمجانيق والصبور . وكل ما يازم من آلات القتال وترسل الى جرش اليمن اثنين من اصحابه يتعلمانها . ثم أخذ المسافون ينشرون مصانع الأسلحة ، ويعودون ما استطاعوا من قوة لفتح العراق والشام .

الشرطة

تعتبر القوى المسلحة قوة واحدة . فالجيش والشرطة وقوة الحدود كلها قوة واحدة . الا ان المصلحة العامة اقتضت ان تخصص من الجيش فرق خاصة تكون على حدود البلاد . ولكنها تكون تابعة للجيش في جميع شؤونها . والمصلحة العامة تقتضي ان تسيّر الادارة المدنية بحزم ونظام ، وتقتضي الاستعانة بالقوة اذا لزم الامر . ولذلك كان لا بد ان تختار من الجيش فرق خاصة تنظم تنظيمًا خاصاً ، وتثقف ثقافة مدنية ، وتكون اكثر احاطة بالقانون . لانها ستشرف على الامن ، وصائر النواحي المدنية . هذه الفرق هي الشرطة . وهي جيش الامن الداخلي . وعليها تعتمد الدولة في استنباط الامن الداخلي ، وحفظ النظام ، والقبض على الجناة والمفسدين وما الى ذلك من الاعمال الادارية ، التي تكفل سلامة الشعب وطمأنينته . وكان صاحب الشرطة يختار من عليه القوم ، ومن اهل القوة . وكانت في اول أمرها تابعة للقضاء ، تقوم على تنفيذ احكام القضاء . وتتولى اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات . ثم انفصلت عن القضاء ، وجعلت دائرة خاصة ، تابعة للجيش تقوم بشؤون حفظ الامن ، والنظر في الجرائم ، وتقديمها للقضاء .

وتقوم على تنفيذ اوامر سلطات الدولة حسب اختصاص كل سلطة . وكان عمر بن الخطاب اول من أدخل نظام العسس في الديل . فأحدث بذلك فكرة الشرطة وفي عهد علي بن ابي طالب نظمت تنظيمًا مشيرًا ومن ذلك التاريخ صارت الشرطة من مصالح الدولة وصار من وظائفها الرئيسية تنفيذ اوامر القضاء مع تنفيذ اوامر باقي السلطات ولذلك كانت هي التي تشرف على السجون .

الحبس

السجن من الدوائر اللازمة لتنفيذ الاحكام لانه عقوبة من العقوبات التي يحكم بها على المجرمين بل ربما كان أكثر العقوبات حدوثاً . وهو مكان مخصوص يوضع فيه من يتهم بجرم ، ويقدم للقضاء لينظر يفصل القضاء في أمر تهمة وهو ما يسمى في العرف الحاضر بالموقوف وهذا النوع من المسجونين ، على القضاة أن يسرعوا في فصل القضايا التي تتعلق بهم ، حتى أنه اذا نقل القاضي او عزل ، وعين بدله قاض آخر ، كان على القاضي الجديد أن يبدأ عمله بالنظر في حال المسجونين (الموقوفين) فمن ثبتت عليه التهمة حكم عليه ومن برأته المحكمة اخلى سبيله ولا يحبس أي انسان الا بقرار صادر من قاض له صلاحية القضاء . فيما يحبس فيه وتكون السجون انواعاً حسب الجرائم المرتكبة . ويعين نوع السجن بقرار القاضي . كما ينظر في دوافع الجرم ، ويعين نوع العقوبة التي يستحقها ان كانت غير السجن ، من كل ما يؤدي الى التأديب والتهديب .

المجرمون

يدخل المجرمون الحبس بعد صدور القرار بتوقيفه ، او بحبسه . ولا يمكن أحد من الدخول عليه الا اقاربه وجيرانه ، ولا يسكنون عنده . ولا يخرج من السجن الا حاجة تقدرها الشرطة . ولا يضرب ولا يفل ، ولا يقيد ولا يهان الا اذا كان قرار القاضي قد نص على ذلك . ومن اظهر التمتع في الحبس ، وضع في غرفة ضيقة (حاشرة) واقل عليه الباب ، وترك له ما يقضي حاجته به . ويلقى اليه الماء والطعام من ثقب في الباب ، ولكن

نقل المحبوس الى هذه الحاشية لا يكون برأي السجان او الشرطة ، بل لا بد أن يكون بقرار من القاضي ، لأن حالة معاملة السجين لا بد أن يرض عليها في قرار القاضي بحجبه . واذا احتاج الامر لأن يشدد عليه حال الحبس ، او يخفف عنه ، لا بد أن يرفع الامر للقاضي ، وهو الذي يعطي قراراً حسب ما يراه . وتجعل في السجن وسائل للعمل يشغل فيها السجناء ، حسب قرار القاضي ، ويجعل للنساء سجن خاص على حدة ، نفياً للفتنة . واما الصبيان فلا يوضعون بالسجن ، ولا يخصص لهم سجن ، لأن الصبي لا يعاقب على الجرم . ولكن تفتح لهم دور خاصة ، يوضع فيها الصبيان الذين يرتكبون ما يستحق السجن ، تناديبهم فيها حتى يتجروا من الافعال الذميمة وهو ما يسمى اليوم باصلاحيات الأحداث .

اسباب الحبس

يكون الحبس جزاء على جرم ارتكبه شخص وحكم عليه بالسجن . وهذا يبين في نظام العقوبات . وهو السبب الطبيعي للحبس . وهناك سبب آخر غير طبيعي وهو حبس المدين . وشرط حبس المدين أن يكون موسراً . فمن ثبت فقره واعساره لا يحبس في الدين . ومن لم يثبت اعساره يكون موسراً ، ويحبس . ولكن من يحبس لاداء الدين تحدد له مدة للحبس ، ترجع الى رأي القاضي . وقد حدد الفقهاء اكثرها بشهر ، وأما أقلها فقد تركوه للقاضي ، يجوز أن يجعلها يوماً واحداً . وبهذا لمن يحبس لاداء الدين عمل يشغل به باجر لسداد دينه . وقد ورد الحبس في القرآن فقال تعالى في عقاب الخارجين على الدولة (أو يتفوا من الارض) وفسر بالحبس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حبس رجلاً بالتمسكة . وكان الحبس في

المسجد الى ان جاء . سيدنا علي فبنى حياً منفرداً وسماه مخجياً .

القضاء

القضاء هو الحكم بين الناس حسب الشريعة . سواء . فكان فصلاً في النزاع الواقع بين الناس ، او منعاً لما يضر حق الجماعة او رفعاً للنزاع الواقع بين الناس والدولة او احد افرادها او فصلاً في معنى نص من نصوص التشريع .

والقضاء واحد لا يتجزأ . فالقاضي هو كل من يتولى القضاء ولا يوجد في الاسلام قاض شرعي وقاض نظامي . بل يوجد قاض فقط يوكل اليه امر الحكم القضائي . ولكن وظيفة القاضي لها ثلاث جهات فقط . احداها فض المنازعات بوجه عام في جميع شؤون الحياة . وهي التي من صلاحية كل قاض ، سواء . كانت هذه المنازعات معاملات ، او عقوبات او احوالاً شخصية . وثانيها النظر فيما يتعلق بالنظام العام بما يستدعي الفصل فيه السرعة والشدة ، لمنع ما يضر حق الجماعة في المجتمع . وهو ما يطلق عليه اسم المحتسب . وهو قاض له صلاحية القضاء . وثالثها الفصل فيما يستصحب عادة على القاضي والمحتسب من الاقضية لرفع النزاع الواقع بين الناس والدولة او احد افرادها . وهذا يطلق عليه اسم قاضي المظالم . ولا يخرج القضاء عن هذه الانواع الثلاثة .

استقلال القضاء

يعتبر القضاء مستقلاً استقلالاً تاماً . فليس لاحد اياً كان سلطة على القاضي في قضائه . فمجلس الشورى ورئيس الدولة ، والهيئة التنفيذية ليس

لهم أي سلطان على القاضي ، بل هم خاضعون لحكمه ، ومنفذون له إذا حكم عليهم . والقاضي يحكم بما يوحى به إليه اجتهداده وخوفه من الله . لأن القضاء فهم وضمير . ولا يتأثر القضاء بالسياسة ، ولا يميل الدولة الحاكمة ، ويمتثل القضاء مطلقاً للتصرف ، واحكامهم نافذة على جميع الناس ، لا فرق بين خليفة ووالي ، وبين أي فرد من افراد الناس . وقد حفظ التاريخ آلاف القضايا التي اقامها افراد من الشعب ضد الخليفة أو الوزير أو الوالي . وكان القاضي مستقلاً يحكم على الخليفة ، وينفذ حكمه عليه لأن القضاء ناحية من نواحي السلطة في الدولة مستقلة تام الاستقلال عن الناحية التشريعية ، والناحية التنفيذية .

تعيين القضاة

يعين القاضي ويعزل وينقل من قبل رئيس الدولة مباشرة ، وهو صاحب الصلاحية في ذلك . ونظراً لأن أعمال رئيس الدولة كثيرة ، واضاء تراهة القضاء فانه ينبغي عنه شخصاً هو قاضي القضاء او مجلساً قضائياً لتعيين القضاء وعزلهم ونقلهم . ويستحسن ان يكون هذا المجلس او قاضي القضاء دائماً ولا يعزل الا من محكمة المظالم ، التي هي أعلى هيئة قضائية في الدولة . وقد كان الخليفة هو الذي يعين القضاء في الولايات . فقد ولي هراين الخطاب ابا الدرداء قضاء المدينة . وولي شريح بن الحارث قضاء الكوفة . وولي ابا موسى الاشعري قضاء البصرة وولي عثمان بن قيس بن ابي العاص ، قضاء مصر وقد ظل القضاء متصلين بالخليفة مباشرة حتى أيام العباسيين . فاتخذ هارون الرشيد نائباً عنه لبولي القضاء اطلق عليه اسم قاضي القضاء وأول من ولي لهذا العمل الامام ابو يوسف . ومنذ ذلك الحين صار قاضي

القضاة هو الذي يعين القضاة ويعزلهم وينقلهم وكانت لحكمة المظالم صلاحية النظر في أعمال قاضي القضاة والحكم عليه . وليست وظيفة قاضي القضاة هذه بمقام وزير العدل كما يشوهم الكثيرون ، بل هو بمقام المجلس القضائي الأعلى الذي يختص بالقضاة فقط ، من حيث تعيينهم وعزلهم ونقلهم ومراقبة سلوكهم ، حرصاً على استقلال القضاء . وأما الإشراف على إدارة المحاكم من الناحية الإدارية والمالية في كافة الشؤون غير القضائية فهو لدائرة العدل .

المحتسب

هو القاضي الذي ينظر في المسائل التي تحتاج إلى سرعة الفصل والشدة على المقضي عليهم ، وتنفيذ العاجل . وتتناول صلاحية المحتسب ما يلي :
١ - الإشراف على نظام الأسواق ، والحيولة دون بروز الجوانيت ، مما يعوق نظام المرور ، والكشف على الموازين والمكاييل ، وتفتيش القدور والنجوم وأعمال الطهارة .

٢ - منع المنكر والمحافظة على الآداب العامة ومنع مملهي المدارس من ضرب الصغار ضرباً مبرحاً .

٣ - المحافظة على حركة المرور في الشوارع والطرقات ، ومنع رؤساء المراكب البحرية وأصحاب المركبات والسيارات أن يحمّلوا أكثر مما يجب حمله من السلع والناس وحفظ حركة السير . ويكون للمحتسب نواب يطوفون الأسواق ويفتشون ويقدمون القضايا له لينظر فيها ويفصلها فضلاً مستعجلاً ، ويأمر رجال الشرطة بتنفيذ أوامر المحتسب في الحال . وقد كان عمر بن الخطاب يقضي حسب نظام الحسبة . فقد روى عنه أنه كان يضرب

جاءا ويقول له : (حملت جملك مالا يطيق) وضرب رجلاً في الطريق لانه
وقف في منتصف الطريق ومنع المرور .

وقد اصبحت الآن هذه الصلاحيات موزعة على البلديات وادارة السير
والحاكم ولا نجد بأساً بتخصيص المحاسب في القضاء في هذه الامور . ونظا
صلاحية البلدية كما هي ، وصلاحية قلم السير كما هي ، وتقدم كل منها
قضايا المخالفات في هذه الامور لقاضي الحسبة .

محكمة المظالم

ينظر القاضي في جميع القضايا من غير استثناء ضد جميع الاشخاص . الا
ان هنالك قضايا تضع للقاضي في موقف حرج ، يحتل فيه ان يتأثر بها
بالنسبة المدعى عليه كأن يكون المدعى عليه رئيس الدولة او احد اعضاء
الهيئة التنفيذية او اعضاء مجلس الشورى (النواب) او غيرهم من موظفي
الدولة او يكون المدعى عليه شخصاً ذا قوة وجبروت وجاه وسلطة في بلده
فيحافظ على تواهة القضاء واستقلاله وحجاً في جعل جميع الظروف مواتية
للقاضي في احكامه ، جعل الاسلام في القضاء محكمة المظالم وعين لها قضاة
للنظر في المظالم . وتنظر محكمة المظالم في القضايا الآتية : ١ - القضايا
التي يقيمها الافراد والجماعات ضد رئيس الدولة او الهيئة التنفيذية او اعضاء
مجلس الشورى او الولاة او أي موظف من موظفي الدولة ، او أي امر من
امور الضرائب .

٢ - النظر في رواتب الموظفين واجور العمال واصحاب الاعمال .

٣ - النظر في القضايا التي تنقل من عند القاضي او المحاسب لظروف

محلية يخشى منها على الامن العام .

٤ - الفصل في معنى نص من نصوص التشريع (او دستورية القوانين)
وقد وجدت محكمة المظالم من اول صدر الاسلام ، وكان الخليفة هو الذي
يجلس للمظالم . فقد كان علي رضي الله عنه يجلس للفصل في قضايا المظالم ،
ينظر القضايا التي يتقدمها المتظلمون ويعمل على انصافهم ولم يعين يوماً مخصوصاً
للمظالم ، بل ينظر في شكاية المتظلم في كل وقت يأتيه . وكان عبد الملك
بن مروان يجلس للنظر في قضايا المظالم . وقد افرد يوماً معيناً لقضايا المظالم
وكان يأخذ رأي قاضيه ابن ادريس الازدي فيما يستعصي عليه من المشكلات
ثم عنه قاضياً للمظالم . ومنذ ذلك الحين صارت محكمة المظالم محكمة
خاصة وقاضي المظالم له صلاحيات معينة .

والخاصة فهي :

- ١ - ان الامة هي التي تملك السلطان وهي التي تنتخب منها شخصاً
يكون رئيس الدولة وتضع في يده السلطة التنفيذية وتنتجبه حق ممارسة
السلطة التشريعية والسلطة القضائية بتأليب منها يخوله التوقيع والموافقة على
التشريعات لتنفيذها ومنح السلطة القضائية لمن يباشر القيام بها .
- ٢ - تنتخب الامة منها فريقاً هو مجلس الشورى ليقوم بأعباء سلطاتها
نيابة عنها ، فيباشر سلطة التشريع بنفسه ويشترك في الامور الهامة في
الحكم ويشرف على الادارة والقضاء ، ويكون المرجع الرئيسي للدولة في
جميع شؤون الدولة وتضمن للقضاء تراثه واستقلاله ونفاذ حكمه على الجميع
- ٣ - يعين رئيس الدولة معاونين له في الحكم ممن تثق بهم الامة
المسئلة في مجلس الشورى ، وهؤلاء المعاؤون هم الهيئة التنفيذية ويكونون
مسئولين قانونياً وأديباً امام رئيس الدولة ويكونون مع رئيس الدولة

مسؤولين امام مجلس الشورى ، ويجوز ان يختص بعضهم او كل واحد منهم بمصلحة من مصالح الدولة .

١ - تنشأ لمصالح الدولة دوائر ودواوين حسب الحاجة وتكون تابعة للهيئة التنفيذية في الحكم والادارة .

٥ - الجيش والشرطة وقوة الحدود تابعة لقيادة واحدة ورئيس الدولة هو القائد الاعلى .

محمد نقي الدين البهائي

عضو محكمة الاستئناف الشرعية بالقدس

٨ من جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠ هجرية
القدس }
١٩٥١ / ٣ / ١٦

فهرست

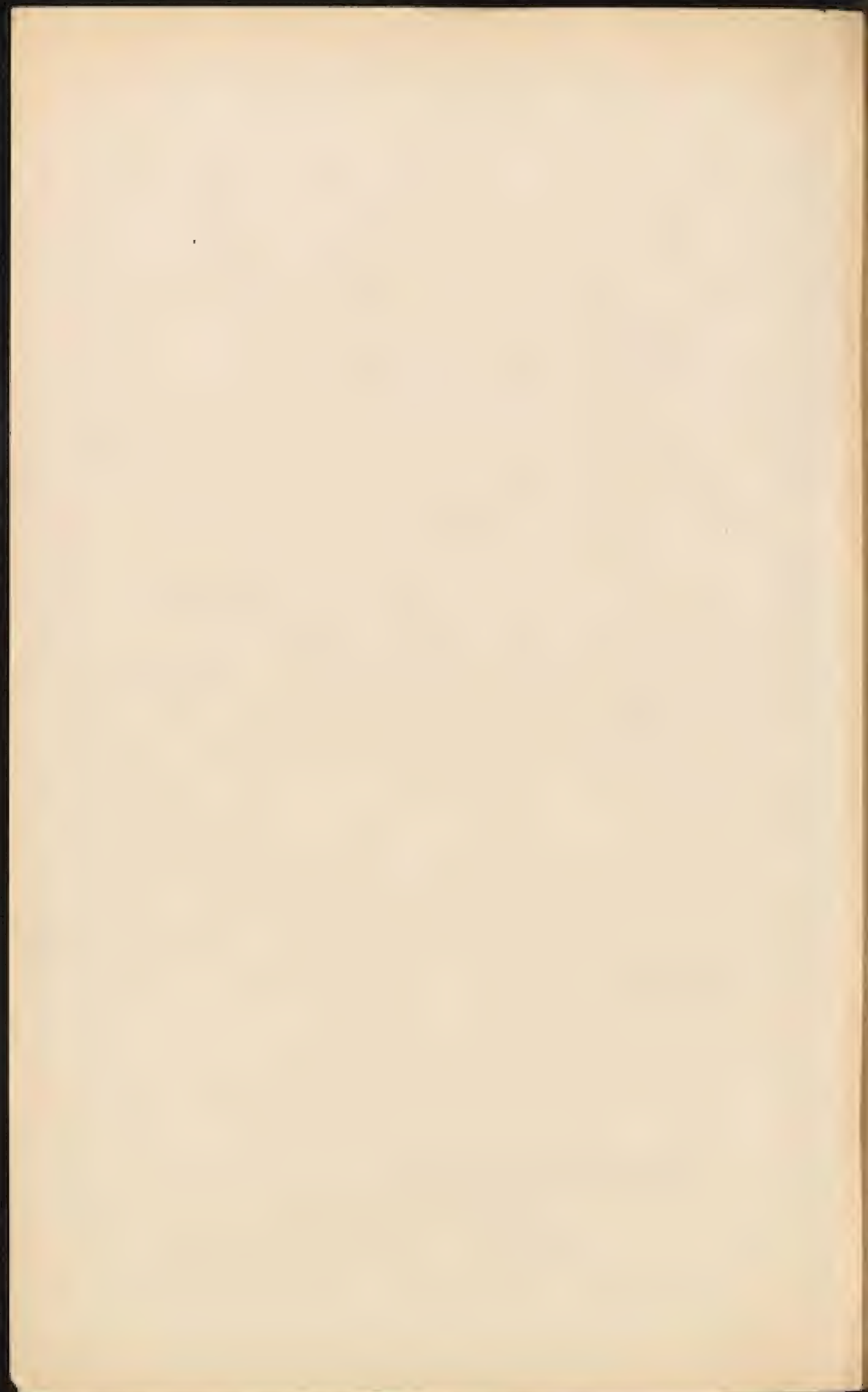
٤٨	دواوين الحكومة	١	مقدمة
٤٩	الولاية	٢	نظام الحكم
٥٣	الجيش	٧	سلطة الحكم
٥٤	قواد الجيش	٨	مجلس الشورى
٥٥	تنظيم الجيش	١٥	رئيس الدولة
٥٦	العناية بالجند	٢١	اليعة
٥٧	مصانع الاسلحة	٢١	صلاحيات رئيس الدولة
٥٨	الشرطة	٢٤	مدة الرئاسة للدولة
٥٩	الجيس	٢٥	سياسة الحكم
٥٩	المحبوس	٢٩	شكل الحكم ومركزيته
٦٠	اسباب الحبس	٢٨	ضمانة حق الشعب في السلطان
٦١	القضاء	٣٠	الضمانة من الانقلاب
٦١	استقلال القضاء	٣٥	ولاية العهد
٦٢	تعيين القضاء	٣٩	المينة التنفيذية
٦٣	المختب	٤١	المصالح العامة (دوائر
٦٤	محكمة المظالم	٤١	الحكومة
٦٥	الخلاصة	٤٥	الادارة

منشورات

مبرة ليلى خالدي

في سبيل العلم والفكر

مطابع صادر ربحاني
بيروت - لبنان



مطابع صادر ریحانی
بیروت - لبنان



DATE DUE

FEB 18 2013

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A.

893.791
N113

BOUND

MAR 1962

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58894349

893.791 N113

Nizam al-hukm fi al-

RECAP

893.791 - N113